المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات دبلوماسية

تأثير النزاعات الإثنية في منطقة الساحل على بنية الأمن الإقليمي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص الدراسات الدبلوماسية

إعداد الطالبة **إشراف الأستاذ**

بن غانم نبيلة حسام حمزة

لجنة المناقشة:

أ.د. سعود صالح	**رئيسا**
أ. حسام حمزة	**مقررا**
أ.د. خواص مصطفى	**مناقشا**

السنة الجامعية

2015-2014

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

الإهداء

شكر وعرفان

فهرس الجداول

فهرس الخرائط

قائمة المختصرات

ملخص الدراسة..... VI

Résumé..... VII

Abstract VIII

مقدمة.....X-XIV

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للنزاعات الإثنية والأمن الإقليمي.....1

تمهيد.....2

المبحث الأول: النزاعات الإثنية في إفريقيا: تحديد معرفي.....3

المطلب الأول: مفهوم الإثنية والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المشابهة.....3

المطلب الثاني: مفهوم النزاع الإثني.....9

المطلب الثالث: خصوصية النزاعات الإثنية في الساحل.....11

المبحث الثاني: أهم النظريات والمقاربات المفسرة للنزاعات الإثنية في منطقة الساحل....13

المطلب الأول: النظرية البنائية.....13

المطلب الثاني: المقاربة الإثنوواقعية (الواقعية الإثنية).....14

المطلب الثالث: مقاربة الحرمان النسبي.....17

المبحث الثالث: ماهية الأمن الإقليمي.....19

المطلب الأول:مفهوم الأمن الإقليمي.....19

المطلب الثاني: مفهوم النظام الأمني الإقليمي.....22

خلاصة.....26

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية للنزاعات الإثنية في منطقة الساحل.....27

تمهيد.....28

المبحث الأول: الواقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل.....29

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل وأهمية المنطقة.....29

المطلب الثاني: التركيبة الإثنية لمنطقة الساحل.....33

المبحث الثاني: التصدعات الأمنية التي تحدثها النزاعات الإثنية في الساحل (النزاع الترقي في مالي نموذجا).....35

المطلب الأول: التعريف بالتوارق.....35

المطلب الثاني: جذور النزاع الترقي.....40

خلاصة.....44

الفصل الثالث: السياسات الإقليمية والدولية لاحتواء نزاع التوارق.....45

تمهيد.....46

المبحث الأول: السياسات المنتهجة على المستوى الإقليمي.....47

المطلب الأول: دور الإتحاد الإفريقي 47

المطلب الثاني: دور المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا.....50

المبحث الثاني: دور الجزائر في إدارة النزاع الترقي.....52

المطلب الأول:الآليات السياسية.....52

المطلب الثاني: الآليات الإقتصادية.....61

المبحث الثالث: على المستوى الدولي.....65

المطلب الأول: الدور الصيني.....65

المطلب الثاني: الدور الفرنسي.....66

المطلب الثالث: استراتيجية الأمم المتحدة.....67

خلاصة.....71

خاتمة.....72

قائمة الملاحق.....75

قائمة المراجع.....79

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى عائلتيّ الكريمتين؛

كما أهديها إلى صارة و وجهاد؛

إلى كل صديقاتي وأصدقائي، زميلاتي وزملائي في المدرسة وجامعة الحاج لخضر.

نبيلة

شكر وعرفان

أشكر الله عز وجل الذي أعانني على إتمام هذا العمل المتواضع؛

أشكر الأستاذ حسام حمزة على قبوله الإشراف على مذكرتي، كما أشكره على جميع توجيهاته ونصائحه وكذا صبره عليّ؛

أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي؛

شكر خاص للأساتذة: منصور لخضاري، سامي بخوش وعمر مرزوقي؛

كما أشكر صديقتي العزيزة سمية حذفاني على مساعدتها لي طوال مشوار الدراسي في المدرسة وكذا على إتمام المذكرة؛

وفي الأخير أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من علمني ولو كلمة، إلى أساتذة وعمال المدرسة العليا للعلوم السياسية و إلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة وأخص بالذكر زملائي ومحمد وسليمة.

نبيلة

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق والصلة بين الإثنية والمفاهيم ذات الصلة	07
02	الفرق بين الحروب التقليدية النظامية والحروب الجديدة مثل النزاعات الإثنية	09
03	الدول المنتجة لليورانيوم في العالم	32

فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
01	الدول المشكلة لمنطقة الساحل	30
02	الموقع الجغرافي لإقليم أزواد	36
03	المجال الجغرافي لتوزع التوارق	37

قائمة المختصرات:

UE	Union Européenne الإتحاد الأوروبي
OUA	Organisation de l'Union Africaine منظمة الوحدة الإفريقية
UA	l'Union Africaine الإتحاد الإفريقي
MPLA	Mouvement Populaire pour la Libération de l'Azawad الحركة الشعبية لتحرير الأزواد
FIAA	Front Islamique Arabe de l'Azawad الجبهة الإسلامية العربية للأزواد
AFISMA	AFricain-led International Support mission to Mali بعثة الدعم الدولي لمالي

ملخص الدراسة

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع النزاعات الإثنية في منطقة الساحل على بنية الأمن الإقليمي، إذ سعت للإجابة على السؤال الرئيسي، والذي مفاده هو كيفية تأثير النزاعات الإثنية في الساحل على البنية الأمنية الإقليمية، حيث جاء في الدراسة ضبط لمختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، أيضا دراسة للأسباب المحركة للنزاعات الإثنية في الساحل وهذا عن طريق عرض أهم المقاربات والنظريات المفسرة لظاهرة النزاعات الإثنية في الساحل، كما تطرقنا إلى التركيبة الإثنية في الساحل وتأثيرها في السياسات الأمنية الوطنية والإقليمية وهذا عن طريق اتخاذ النزاع الترقي المالي كنموذج، ثم في الأخير، تناول البحث أهم الآليات الدولية والإقليمية لمواجهة النزاعات الإثنية عن طريق دول الجوار ممثلة في الجزائر، المنظمات الإقليمية والجهود الأممية.

الكلمات الدالة: الساحل، النزاعات الإثنية، التوارق، الأمن الإقليمي.

Résumé

Cette étude a abordé la question de l'impacte des conflits ethniques dans la région du Sahel sur la structure de la sécurité régionale, ainsi cherché à répondre à la question principale, qui est : « quel est l'effet des conflits ethniques dans le Sahel sur la structure sécuritaire régionale ? ». L'étude a adapté à différents concepts sur le sujet, aussi a abordé les causes des conflits ethniques dans le Sahel à travers les approches et des théories les plus importantes qui expliquent le phénomène des conflits ethniques, et nous avons traité avec la composition ethnique dans le Sahel et son impacte sur les politiques nationales et régionales de sécurité, en prenant l'exemple du conflit ethnique des Touareg au Mali. En outre, nous avons cité les mécanismes régionaux et internationaux les plus importants pour contrer les conflits ethniques, mais aussi nous avons abordé le rôle des pays voisins (le rôle de l'Algérie), les organisations régionales et les efforts de l'ONU.

Mots clés: Le Sahel, les conflits ethniques, Touareg, la sécurité régionale.

Abstract

This study addressed the issue of the impact of ethnic conflicts in the Sahel region on the structure of the regional security and sought to answer the main question, which is: "what is the effect of ethnic conflicts in the Sahel on regional security structure? ". The study adapted different concepts on the subject, also addressed the causes of ethnic conflicts in the Sahel through the approaches and the most important theories that explain the phenomenon of ethnic conflicts and we have dealt with the ethnic composition in the Sahel and its impact on national and regional security policies, taking the example of the ethnic conflict of the Tuareg in Mali. In addition, we cited the most important regional and international mechanisms to counter ethnic conflicts, by addressing the role of neighboring countries (the role of Algeria), regional organizations and UN efforts.

Keywords: Sahel, ethnic conflicts, Tuareg, regional security

كثيرا ما نسمع في أيامنا هذه وحتى في أيام الماضي القريب بما يعرف بظاهرة النزاعات الإثنية، حيث أن هذه الظاهرة تفاقمت منذ الحرب الباردة، إذ أن التنوع والتعدد الإثني موجود من ذي قبل لكن ما لم يكن موجودا هو الصراعات التي يسببها هذا التنوع، وهذا لم يأت بمحض الصدفة أو ما شابه، إنما لديه محركات ومسببات جعلت من النزاعات الإثنية أهم وأحدث الحروب في زمن ما بعد الحرب الباردة.

والملاحظ أن النزاعات الإثنية تكثر في القارة الإفريقية، وبالتحديد في منطقة الساحل، نظرا لكونها من أغنى المناطق بالموارد الطبيعية والطاقوية مثل النفط، اليورانيوم، الذهب والماس، بالإضافة إلى أنها ورثت حدودا عشوائية من الاستعمار ما أدى إلى التوزيع العشوائي للجماعات الإثنية، كما أن طبيعة الحكم في بعض الدول الإفريقية تعرف بكونها استبدادية وغير عادلة.

طرح الإشكالية:

تعتبر حالة عدم الاستقرار الناجمة عن النزاعات الإثنية أكبر مهدد للأمن الوطني للدول الموجودة بها، ليس هذا وحسب إنّما تهدد حتّى المستويات الأخرى للأمن؛ الإقليمي منها والدولي، ومن هنا فالإشكالية الأساسية تم طرحها كما يلي:

❖ ***كيف تؤثر النزاعات الإثنية التي تشهدها المنظومة الإقليمية الساحلية على بنية الأمن فيها؟***

وتتصل بهذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- بماذا تتميز النزاعات الإثنية الإفريقية.
- فيما تتمثل تداعيات النزاعات الإثنية الساحلية على الدول التي تتواجد بها؟
- فيما تتمثل الجهود الإقليمية والدولية من أجل درء آثار هذه النزاعات؟

فرضيات الدراسة:

ومن أجل حصر مجال البحث ومعالجة الإشكالية، تم وضع الفرضيات التالية:

- ✓ النزاعات الإثنية الإفريقية نزاعات بين إثنيات أو بين إثنيات والسلطة السياسية، تستعمل مختلف أنواع العنف من أجل الانفصال.
- ✓ نلتمس التأثير الأخطر للنزاعات الإثنية على بنية الأمن الإقليمي الساحلي في تهديد سلامة الوحدة الترابية لدول الإقليم.
- ✓ لا بد من وجود مقاربات أمنية إقليمية ودولية في إطار المنظمات الإقليمية، مقاربات دول الجوار وكذا المنظمات الدولية.

المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع والجوانب التي يشتمل عليها، فقد تم توظيف المناهج التالية:

- *المنهج الوصفي:* وذلك من خلال وصف وإعطاء تعاريف الكلمات الدالة في الدراسة كالإثنية، الأمن الإقليمي والنزاعات الإثنية، كما تم توظيفه من أجل حصر المجال الجيوسياسي للساحل.
- *منهج دراسة الحالة:* ويتجلى دوره من خلال تسليط الضوء على النزاع المالي كنموذج للنزاعات الإثنية في الساحل وكذا مدى تأثير النزاع الترقي على بنية الأمن الداخلي المالي.
- *المنهج التحليلي:* ويظهر ذلك من خلال شرح مجريات ودوافع التمرد الترقي في مالي، وتحليل كيفية تأثيره على الأمن في المنطقة.

أهمية الموضوع:

يعتبر موضوع الإثنيات موضوعا في غاية الأهمية نظرا لحداثته ومدى حساسيته، خاصة ومع الإثنيات طفت إلى سطح العلاقات الدولية كفاعل مهدد للأمن وفق مستوياته المتعددة، وتعرف القارة الإفريقية تنوعا كبيرا، ولعل هذا الاختلاف هو ما سبب النزاعات، وبالتالي تأتي الأهمية العلمية من خلال تحديد كيفية تأثير النزاعات الإثنية في بنية الأمن الوطني والإقليمي في الساحل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- تبيان أسباب النزاعات الإثنية في إفريقيا.
- تأثيرها على السياسات الأمنية الوطنية والإقليمية.
- معرفة مختلف الجهود من أجل الحد منها.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب تنوعت بين ذاتية وموضوعية أبرزها:

1. الأسباب الذاتية:

- ميولات شخصية حول مواضيع النزاعات لاسيما الإثنية منها؛
- الانتماء إلى القارة الإفريقية مما يستوجب علينا دراسة آثار التمرد الإثني؛

2. الأسباب الموضوعية:

- موضوع النزاعات الإثنية ذو أهمية بالغة لحداثته وحساسيته؛

- نقص الدراسات التي تدرس آثار النزاعات الإثنية على الأمن الإقليمي.

حدود الدراسة:

من خلال عنوان المذكرة: "تأثير النزاعات الإثنية في منطقة الساحل على بنية الأمن الإقليمي"، فإننا نسعى إلى الإحاطة بما تخلفه هذه النزاعات من شروخ في بنية الأمن، وعليه فإن الإطار المكاني للدراسة هو منطقة الساحل وبالتحديد دولة مالي كونها الحالة المراد دراستها، في حين أن الإطار الزمني، فيتحدد بفترة بداية النزاع المالي أي منذ 1963 وإلى غاية يومنا هذا.

أدبيات الدراسة:

لقد استلهم موضوع النزاعات الإثنية في إفريقيا العديد من الكتّاب والطّلاب، ورغم عددها المحدود باللغة العربية نجد الدراسات التالية:

- كتاب النزاعات الإقليمية في نصف قرن (1945-1995) للدكتور علي صبح، والذي نشرت طبعته الثانية في 2006، حيث تناول فيه استقلال مختلف الدول في العالم، كما تناول مختلف التكتلات الإقليمية والتنظيمات مع الإشارة إلى أسباب إنشائها، كما تحدث عن مختلف النزاعات الإقليمية بما فيها النزاعات الداخلية في إفريقيا وانهيار الإتحاد السوفييتي.

- كتاب الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر لمؤلفه أحمد وهبان، حيث شرح من خلاله طبيعة، دوافع، أهداف وتداعيات الحركات العرقية على الحياة السياسية وآثارها على الوحدة الوطنية.

- أما في ما يخص الرسائل الجامعية، فيمكننا الإشارة إلى المذكرة المقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تحت عنوان: الأمن في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، من إعداد الباحث بويبية نبيل، حيث تناولت

الدراسة تهديدات الأمن الوطني الجزائري المختلفة مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة والنزاع الترقي.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهت الدراسة جملة من العراقيل، يمكن إيجازها في ما يلي:

✓ضيق الوقت، حيث أن هذا الموضوع يحتاج إلى قدر عال من الدقة والتركيز والتحليل.

✓ندرة المراجع بالغة العربية، وعدم التحكم الجيد في اللغات الأجنبية التي كتبت بها العديد من الدراسات، كما أن عملية الترجمة تأخذ وقتا وجهدا إضافيين، بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى الدقة من أجل تجنب الخلط في المصطلحات أو الغلط في المعلومات مثلا.

هيكلة الدراسة:

تماشيا مع الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة، توجب علينا انتهاج خطة من ثلاث فصول وخاتمة، فتم تخصيص **الفصل الأول** للإطار النظري والمفاهيمي للنزاعات الإثنية والأمن الإقليمي مع الإشارة إلى ما تتميز به كل من الإثنيات والنزاعات الإثنية في إفريقيا، أما **الفصل الثاني** فتم تخصيصه للتعرف على الواقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل، من خلال إبراز الدول المشكلة له وكذا ذكر أهميته، بالإضافة إلى تناول دراسة حالة النزاع الترقي في مالي من خلال التطرق إلى كرونولوجيته وذكر مطالب توارق مالي، مع الإشارة إلى ما خلف النزاع المالي من آثار على أمن مالي والمنطقة ككل، وضم **الفصل الثالث** مختلف الجهود الإقليمية والدولية لحل الأزمة المالية، وأخيرا كانت الخاتمة عبارة عن استنتاجات حول موضوع الدراسة كما كانت مرحلة للتحقق من الفرضيات الموضوعة سابقا.

تمهيد

تعتبر مسألة النزاعات الإثنية موضوعا هاما جدا نظرا لما تخلفه من آثار في بنية الأمن بكافة مستوياته (وطني، إقليمي، دولي وعالمي) وذلك كونها سريعة الانتشار ويصعب التنبؤ بها، بالإضافة إلى أنها نوع جديد من النزاعات، أو إن صح القول حروب ما بعد الحرب الباردة، وهذا من جراء طبيعتها اللاتماثلية، وقد خصص الفصل الأول للإحاطة بمفهوم النزاعات الإثنية من خلال المبحث الأول، والمعنون بماهية النزاعات الإثنية وفق ثلاث مطالب تطرقنا من خلالها إلى مفهوم الإثنية، مفهوم النزاع الإثني، لنصل إلى الخصوصية الإثنية في منطقة الساحل، ثم حددنا في المبحث الثاني أهم المقاربات والنظريات المفسرة للنزاعات الإثنية في منطقة الساحل، أما المبحث الأخير، فتم تخصيصه لماهية الأمن الإقليمي كون موضوع دراستنا هو تأثير النزاعات الإثنية على مستوى الأمن الإقليمي كما ستتم الإشارة إلى مفهوم النظام الأمني الإقليمي.

المبحث الأول: النزاعات الإثنية في إفريقيا: تحديد معرفي

يمثل المبحث الأول من الفصل الأول للدراسة، مدخلا مفاهيميا، حيث سيتم التعرض من خلاله إلى أهم مفاهيم الدراسة، والتي تشمل الإثنية والنزاع الإثني كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الإثنية والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المشابهة

الفرع الأول: المعنى اللغوي للاثنية

تعني الإثنية Ethnicity في اللغة أناس وقوم، وتعود إلى اللغة الإغريقية و التي اشتقت من كلمة "Ethnos"، والتي تعني حسب أرسطو أمة أو الجماعة المؤسسة على علاقات عائلية أو التي تنحدر من نفس الأصل1، و تشير كذلك إلى أصل الشعب الذين لم يتبنوا النظام السياسي والاجتماعي للدولة المدنية "Polis-city"2.

وأطلق قدماء اليونان مصطلح الإثنية على الغرباء المتوحشين (Wild people)، ثم انتقل إلى اللاتينية (Ethnicum)، حيث وصف به الكفار (Les Infidèles) والغرباء من غير المسيحيين واليهود3.

---

[1]Français Gaulme, **Question d'ethnos, politique africaine**, N°=68 Karthla, Paris 1997, p p121-124

[2] George Simpson and Milonyinger, **Racial and cultural minorities: an analysis of prejudice and discrimination**, 4th edition, New york, Harper and Row 1972, pp. 8-20.

[3]: عبد الغاني دندان ، **النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية، المنظم من طرف قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة، 28 – 29 أفريل 2010، ص 19.

وفـي اللغـة العربيـة، نقلت كلمة الإثنية بترجمتين، حيث ترجمت حرفيا إلى إثنية و دلاليا إلى عرقية، ونجد أغلب القواميس العربية تترجم Ethnicity إلى عرقية Race بدلا من إثنية، إلا أن العرقية ذات دلالة ضيقة ترتكز على السلالة و تهمل باقي العناصر[1].

الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي للإثنية

تشكل الإثنية أهم مكون في بنية الهوية خاصة في العالم الثالث[2]، وتعرف بأنها أي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى مميزة، بما في ذلك الأصل والملامح الجسمانية[3]، كما تعرف بأنها كل تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات البيولوجية كوحدة الأصل أو السلالة، أو الثقافية كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أو العادات والتقاليد[4].

[1] عبد مختار موسى، **مسألة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2009، ص131.

[2] عبده مختار موسى، **دارفور: من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص 19.

[3] أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص 143.

[4] سليمة بن حسين، **الخصوصية الإثنية في الدول الإفريقية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، العدد 6، جانفي 2014، ص ص 237، 238.

الفرع الثالث: الإثنية والمفاهيم ذات الصلة

1. الإثنية والعرقية:

تقوم العرقية على الأساس السلالي المشترك فهي تعبر عن قبيلة أو شعب لكن دون إعطاء أهمية للثقافة والمعتقدات[1]، كما بينت مئات الدراسات أن ما يميز عرقا عن آخر من خصائص ظاهرية ليست لها معايير بيولوجية معينة بل هناك عوامل أخرى كالمناخ والتغذية، فهي العوامل التي تساعد في تكوين العرق[2].

2. الإثنية والقومية:

القومية هي صلة اجتماعية وعاطفية تنشأ من اشتراك أفراد مجتمع معين في بعض أو كل الخصائص، حيث يشعرون بوحدة المصير من جراء تمثيلهم لوحدة اجتماعية، ويرغبون بذلك تحقيق نفس الغايات والأهداف المشتركة[3].

3. الإثنية والأقلية:

يعتبر مفهوم الأقلية كغيره من المفاهيم في ميدان العلوم الاجتماعية، وخصوصا في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مائعا وصعب الضبط والتعريف، وهذا راجع لاختلاف وجهات النظر، ففي محاولة منا لإعطاء تعريف للأقلية، وجدنا أنه هناك ثلاث اتجاهات فكرية، فالأول

---

[1] سمية بلعيد، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2010، ص 11.

[2] حسين صخر الحاج، **نظرة إلى مفهوم العرق: عرق أم إثنية**، تاريخ التصفح: 23 نوفمبر 2014، الموقع:
< http// :www.tahawalat .com /cms /article . php3?id – article = 904>

[3] سمية بلعيد، **نفس المرجع**، ص 17.

يعرفها على أساس معيار العدد، الاتجاه الثاني يعرفها على أساس معيار الوضع السياسي والاجتماعي للأقلية، أما الاتجاه الثالث، فيجمع بين المعيارين ليصل إلى تعريف شامل للأقلية.

- **الاتجاه الأول: معيار العدد**

حسب هذا المعيار، تعني الأقلية مجموعة الأفراد داخل الدولة تختلف عن الأغلبية من حيث الجنس أو العقيدة أو اللغة[1]، وهناك من يقول أن الأقلية تعني مجموعة الأشخاص ضمن فئة الأكثرية وتختلف عنها بخصائص إثنية، دينية، لغوية، ثقافية أو غيرها[2].

- **الاتجاه الثاني: الأقلية هي كل جماعة عرقية مستضعفة**

حيث يقوم هذا التصنيف على الوضع الاجتماعي والسياسي الذي تعيشه الأقلية، بحيث تكون مستضعفة بغض النظر عن عدد أفرادها، حيث حسب أنصار هذا المعيار، ليست كل أقلية عددية هي بالضرورة مقهورة، وبالمقابل ليست كل أغلبية هي بالضرورة قاهرة[3].

[1] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، الإسكندرية، 2007، ص 109.

[2] فايز عبد الله العساف، **الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية: أكراد العراق نموذجا**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010، ص 5.

[3] أحمد وهبان، **نفس المرجع**، ص 112.

- **<u>الاتجاه الثالث: الأقلية هي الجماعة العرقية الأقل عددا والأدنى موقعا</u>**

ويجمع هذا التصنيف بين التصنيفين السابقين، بحيث تعني الأقلية حسبه مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو اللغة أو الدين أو الثقافة، وغير مسيطرة وتشعر بالاضطهاد، كما قدم أحد أعضاء اللجنة الفرعية لحماية الأقليات تعريفا قائلا بأن الأقلية هي جماعة من المواطنين لهم خصائص دينية أو عرقية أو إثنية، يشكلون أقلية عددية، ويكونون مضطهدين في الدولة، يكون لديهم الشعور بالتضامن من أجل البقاء[1].

والجدول أدناه يبين الفرق والعلاقة بين الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها، اعتمادا على ما سبق:

[1] أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص 112.

الجدول رقم (01): يمثل الفرق والعلاقة بين الإثنية والمفاهيم ذات الصلة

الإثنية والعرقية	الإثنية والقومية	الإثنية والأقلية
مصطلح الإثنية يقوم على عدة مؤشرات ومعايير، ويختلف عن العرقية، كون هذه الأخيرة تحدد بمعايير بيولوجية وغير بيولوجية بغض النظر عن المعايير الثقافية والإيديولوجية.	الإثنية تختلف عن القومية لأنها تتعلق بما هو مكتسب من البيئة المحيطة، لكن تصبح قومية إذا ما أرادت الانفصال عن الجماعة الكلية، وتكوين دولتها.	يمكن اعتبار الأقلية "موصوفا"، مثلا أقلية دينية، أقلية إثنية، أقلية لغوية... .

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: مفهوم النزاع الإثني

يدل النزاع الإثني على نزاعات بين إثنيات لم تحقق بعد دولتها، وتظهر النزاعات عندما تحاول مجموعات مقاومة إدماجها أو أن تعلن استقلالها عن المجموعات الكبرى التي تراها كمهدد لثقافتها أو هويتها[1].

ويستعمل لوصف حالات التصعيد ضد مجموعة معينة أو بين مجموعتين، بحيث يكون الانتماء الإثني قاعدة للتعبئة. وإذا كانت أهمية البعد الهوياتي كعامل محدد لاندلاع العنف الإثني من الحقائق المتفق عليها إلا أن الخاصية الأخرى التي ينبغي التأكيد عليها في هذا الشأن تتمثل في خاصية الاستعصاء Intractability عن الحل كعنصر جوهري في معادلة النزاع الإثني، إذ أن إحدى أو كلتا المجموعتين تعتقدان بأن آمال إحداها لا يمكن أن تتحقق إلا على حساب الأخرى، مما يجعل من كل الصيغ التوفيقية المطروحة مجرد مساعٍ عقيمة2، لكن ليس العنف هو الصفة المميزة لكل النزاعات الإثنية[3].

وبالتالي، **فالنزاع الإثني** هو نزاع مسلح أو غير مسلح بين مجموعتين إثنيتين أو جماعة إثنية والدولة أو حتى العديد من الإثنيات، من جراء الإحساس باللارضا أو بالاندثار، فالغرض منه هو محاولة البقاء وعدم الزوال، كما يعتبر النزاع الإثني ظاهرة تنامت مع نهاية الحرب الباردة، حيث أنه يصنف ضمن دائرة ***الحروب الجديدة*** أو ما أصطلح عليه حروب

---

[1] سمية بلعيد، **مرجع سابق**، ص 24.

[2] زقاغ عادل، **دور الطرف الثالث في النزاعات الإثنية لما بعد الحرب الباردة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2004، ص 42 .

[3] Stephan wolff, **ethnic conflict: a global perspective**, oxford university press, 2006, p3.

القرن الواحد والعشرين التي تعد شكلا جديدا من أشكال التعبئة السياسية داخل الدول[1]، وتختلف الحروب الجديدة عن الحروب التقليدية من خلال عدة مؤشرات سيتم توضيحها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يبين الفرق بين الحروب التقليدية النظامية والحروب الجديدة مثل النزاعات الإثنية.

المؤشر	***الحروب التقليدية***	***الحروب الجديدة***
الجهات الفاعلة	قوات مسلحة نظامية.	المرتزقة، الجماعات الإثنية،... .
الأهداف	أهداف جيوسياسية وإيديولوجية مثل التوسع والاستعمار.	حروب تخاض باسم الهوية، العرق، الدين من أجل البقاء.
الطريقة	معارك حاسمة بين الطرفين (الدولتين).	المعارك الحاسمة نادرة، الحروب تسعى إلى السيطرة على الأراضي وتوجيه العنف إلى المدنيين.
أشكال التمويل	تمول من طرف الدولة.	تمول بطرق غير شرعية مثل النهب والتهريب.

المصدر: من إعداد الطالبة.

[1] Mary Henrietta KALDOR, **in defense of new wars**, http://www.stabilityjournal.org/articles/10.5334/sta.at/ , 15th december 2014.

المطلب الثالث: خصوصية النزاعات الإثنية في الساحل

تمثل القارة الإفريقية لوحة متنوعة الإثنيات، حيث أن الإثنيات في المجتمعات الإفريقية، وخاصة في منطقة الساحل تتميز بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- ❋ الرابطة الإثنية تتميز بكونها وراثية وليست مكتسبة مثل الروابط الاجتماعية الأخرى، وبالتالي فهي تقوم على أساس الوعي بالذات؛
- ❋ الجماعة الإثنية تتميز بوجود إيمان جماعي بمجموعة من القيم والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي؛
- ❋ تتميز الرابطة الإثنية في إفريقيا بوجود تمايزات واضحة داخل المجتمعات الإثنية الأخرى، وهو ما ينتج النزاعات والصراعات الداخلية في الدول الإفريقية؛
- ❋ كما تتميز بقدرتها على التلاؤم مع المواقف والسياسات وهذا راجع إلى الولاءات الفرعية المتعددة؛
- ❋ بالرغم من أصالة التنوع الإثني في إفريقيا، إلا أن السياسات الاستعمارية زادت من حدة التعددية الإثنية نظرا للتقسيم العشوائي للحدود، وهو ما يغذي الصراعات في القارة في وقتنا الحالي وذلك لما تتمتع به الدول والأراضي الإفريقية من موارد وثروات تجعلها مطمعا للدول الكبرى، إذ أن هذا التقسيم العشوائي كان بمثابة خطوة إستباقية لزعزعة الأمن في الدول الإفريقية وهو ما يعطي الحجية للتدخل الأجنبي.

[1] سليمة بن حسين، **مرجع سابق**، ص 253.

ومن خلال خصائص الإثنيات الإفريقية سالفة الذكر، يتضح أن هذا التعدد الإثني الذي تتميز به القارة الإفريقية هو ما يخلق النزاعات في العديد من الدول الإفريقية، نظرا للتهميش الذي تعاني منه الإثنيات المستضعفة في العديد من الدول الإفريقية، ولاسيما دول الساحل، ومن هنا أمكننا أن نعدد خصائص النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية ولاسيما في منطقة الساحل كما يلي[1]:

- النزاعات الإثنية غالبا ما تقوم بها الإثنيات المستضعفة أو المهمشة، والتي عادة ما تكون أقليات؛
- بصفة عامة، ترتبط النزاعات الإثنية من حيث وجودها بالدول المتعددة الإثنيات سواء كانت متقدمة أو متخلفة؛
- في النزاعات الإثنية تستخدم كافة الوسائل مثل: العنف، التطهير العرقي، الاغتيال، الاختطاف،....
- ما يميز النزاعات الإثنية، أنها تدوم لفترة طويل، ويصعب التحكم فيها؛
- كما أن النزاعات الإثنية تتميز بالانتشار، ومنها ما يتخذ البعد الوطني، الإقليمي وحتى الدولي؛
- تعتبر النزاعات الإثنية نزاعات صفرية، أي متعلقة بإثبات أو نفي هوية أحد الأطراف وبالتالي من الصعب التعامل معها.

وبالتالي، وبالإضافة إلى خصوصية الإثنيات المتعددة في الساحل، نجد أن النزاعات الإثنية أيضا بمميزاتها تخلق اللا استقرار في الدول الإفريقية سواء في بنية الأمن الوطني أو الإقليمي.

[1] عبد الغاني دندان، **مرجع سابق**، ص ص 5، 6.

المبحث الثاني: أهم النظريات والمقاربات المفسرة للنزاعات الإثنية في منطقة الساحل

من خلال هذا المبحث، سيتم التطرق إلى مسببات النزاعات الإثنية في منطقة الساحل، وذلك عبر الإشارة إلى أهم النظريات المفسرة للنزاعات الإثنية والتي يمكن إسقاطها على النزاعات الإثنية في منطقة الساحل.

المطلب الأول: النظرية البنائية

يقوم التصور البنائي على تشريح علاقة التأثير المتبادل بين البيئة structure، و العضوagent، بحيث يمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية، و المجموعة الإثنية كأعضاء أو وحدات إضافة إلى التركيز على تأثير الأفكار من خلال شعور الإنسان الذي يحدد سلوك توجهات الفاعلين و البيئة عبر التفاعل بين هويات الدول و مصالحها؛ و أبرز افتراضاتها:

- *متغير الهوية: Identity*

تمثل الهوية مبدأ تلاحم يكمن لدى الفرد أو الجماعة وهي تسمح لهم بالتميز عن الآخرين، وبالتعرف إلى أنفسهم أو التعريف بها[1]، فإذا كانت الهوية مصدر تماسك النمط الثنائي المشكل من البنية أي الدولة و الجماعات الإثنية، و أنها تشكل البناء المستمر عبر التفاعل الاجتماعي مع الوحدات ذات الصلة وبالتالي الوصول إلى الاندماج الذي يؤدي إلى الشعور بالهوية و بالتالي تحويل الولاء الوطني نحو ولاء الجماعة السياسية.

[1] فيليب لابورثتولرا، جان بيار فارنييه، تر: مصباح الصمد، **اثنولوجيا أنتروبولوجيا**، بيروت، مؤسسة مجد الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 370.

وفي المقابل نجد الهوية يمكن أن تكون دلالة على الضعف والرضوخ لمنطق السيطرة مما يؤدي إلى الفوضى و التي تعني حسب ألكسندر واندت أنها من صنع الدول و ليس معطى مسبق[1].

إذن بدلا من أن تشكل الهوية بناءا اجتماعيا عبر الخطابات الاجتماعية النافذة، وتحقيق المصلحة المشتركة للدول، وبدلا من أن تصبح المتغير الحاسم في استقطاب المجموعة الإثنية، أصبحت الفاعل الرئيسي في تغذية النزاعات و تعميق الاختلافات الإثنية.

وهو ما نلحظه بالمسبة للدول الإفريقية، إذ أنّ الإثنيات صارت تخاف على زوال هويتها أو دمجها و وإرضاخها رغما عنها، وبالتالي فهي تراعي لمصالحها على حساب مصالح الدولة المتواجدة بها أو الوطن كوحدة متجانسة.

المطلب الثاني: المقاربة الاثنوواقعية (الواقعية الإثنية)

بعد نهاية الحرب الباردة دعا كثير من المنظرين إلى ضرورة تكييف النظرية الواقعية مع خصوصيات الواقع لما بعد الحرب الباردة، والتي غالبا ما ترتبط بالنزاعات الإثنية، وتركز هذه المقاربة على ما يلي:

-الخوف: حيث يركز الإثنوواقعيون على المخاوف الجماعية كمصدر للنزاعات الإثنية[2]، ويميزون بين نوعين من الخوف: خوف من الاندماج، وخوف من التهديد الخارجي لكيانها ولحياة

---

[1] محمد عصام لعروسي، **العلاقات الدولية: شيء من النظرية وآخر من التطبيق**، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83543 تاريخ التصفح: 23 جانفي 2015.

[2] عبد الغفار محمد أحمد، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، الجزائر، دار هومة للنشر، 2003،ص 159.

أفرادها، فالمخاوف الجماعية تحرك في الغالب النزاعات الإثنية، وهذا الخوف يحدث إذا كانت الأقلية الإثنية محل التمييز وانتهاك حقوق الإنسان[1]، ويشتد خوف الإثنية أكثر في حالات الفوضى أين يصعب على الدولة التدخل من أجل التحكم وضبط العلاقات والأوضاع بين الإثنيات وهذا ما قد يؤدي إلى ما عبر عنه ليديراش جون بعملية **اللبننة** "Libanisation" ،حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى فقدان السلطة المركزية للدولة فتصبح سلطة الجماعات الإثنية، وهذا يعود إلى تعددية الجماعات من جهة، وضعف الحكومة المركزية، إلى جانب الدور الذي تلعبه التحالفات، ويشير المحللون إلى أن النزاعات الإثنية هي انعكاس للخوف ونظم الاعتقاد ذات الصور السلبية عن الآخر، مما يغذي العداء المتبادل بين الجماعات الإثنية، أو كما يسميها آزار بالنزاعات الاجتماعية المتأصلة، والتي تدور في حلقة من التصعيد والعنف.

-المعضلة الأمنية: لقد حاول الإثنوواقعيون تكييف النظرية الواقعية مع الخصوصيات الإثنية للنزاعات ، حيث ركزوا على الإثنية كمستوى أساسي للتحليل بدل الدولة لدى الواقعيين، كما قاموا بتكييف مفهوم **الفوضى** الذي يعتبر ميزة للنظام الدولي لدى الواقعيين، فالعلاقات الإثنية تؤدي إلى نزاعات لأنها غير خاضعة للسلطة الفعلية للدولة، فعندما تنهار الدولة تحل الفوضى الداخلية التي تشبه الفوضى في النظام الدولي، فمعضلة الأمن تنطبق على الإثنيات كما هو الحال بالنسبة للدول[2]، ومن هنا تصبح المواجهة الإثنية نتيجة للمعضلة الأمنية أو كما يسميها باري بوزان بالمعضلة الأمنية الداخلية الإثنية، و الذي يعتبر أول من طبق مفهوم المعضلة الأمنية على الواقع الإثني، حيث تقود مخاوف كل طرف إلى استخدام كلاهما للقوة لتحسين وضعه النسبي، ويرى

[1] **نفس المرجع**، ص ص (17، 18).

[2] عبد الغفار محمد أحمد، **مرجع سابق**، ص 21.

كوفمان أن المعضلة الأمنية الإثنية تشكل المعوق الرئيسي لعملية حل النزاع على المدى الطويل، كما أنه من المستحيل تغيير الولاء الإثني في النزاعات الإثنية، وبما أن النزاعات الإثنية تعمق الانشقاقات داخل الجماعات الإثنية، فهي تزيد وتنمي من الشعور بالهوية، وبالتالي تقوي المعضلة الأمنية، وقد اقترح الإثنوواقعيون لحل هذه المعضلة فرض السلم بالقوة ، عن طريق تواجد قوة دولية ضرورية لفصل المتنازعين، وضمان استمرارية اتفاق السلام. ويقول روبرت جيفيس أنه لا يمكن الخروج من المعضلة الأمنية نهائيا باعتبارها بمثابة العامل الرئيسي للوجود والبقاء[1].

وكخلاصة لما جاءت به المقاربة الإثنوواقعية، أفعال الدول تتوقف على الطبيعة البشرية و الجغرافية بدلا من الأخلاقيات، لذلك فالميزة الفوضوية هي نتيجة طبيعة لسلوكيات الدولة نظرا لغياب سلطة عليا، بل أكثر من ذلك، غياب سلطة شرعية، و إحساس الجماعة الإثنية باللا أمن إزاء المجموعة الإثنية الأخرى، وإزاء السلطة من جهة أخرى[2] مما دفعها نحو تعزيز أمنها بسبب الخوف من التعرض للهيمنة، والقلق على حياتها بسبب التمييز الممارس عليها، و انتهاك حقوقها من قبل جماعات أخرى[3].

ففي المجتمعات متعددة الإثنيات خاصة الإفريقية منها، نجد أن الإثنيات تسعى للحفاظ على سلمها واستقرارها نظرا لعدم ثقتها في قدرة الدولة على حمايتها، أو خوفا من اندماجها في المجتمع أو في الإثنية المهيمنة في ذاك المجتمع.

---

[1] Barry POSEN, **the security dilemma and ethnic conflict**, England, survival journal, vol. 35, 1993, p 104.

2 عادل زقاغ، **مرجع سابق**، ص 64.

[3]Christian Geiser, **les approches théoriques sur les conflits et les réfugies**, 1998, p 33.

المطلب الثالث: مقاربة الحرمان النسبي

أستعمل هذا المفهوم لأول مرة من طرف تيد روبرت غيرTed Robert Gurr، وعرف الحرمان النسبي بأنه إدراك الأطراف الفاعلين للتناقض بين توقعاتهم وقدراتهم المختلفة بالقيم[1]، وهو أيضا اللا رضا والغضب عند عدم قدرتهم على تحقيق ما يتطلعون إليه[2].

وسبب الحرمان حسب تيد راجع إلى الظلم و القهر الذي تستخدمه الدولة ،إضافة إلى الاحتقانات الوجدانية المتراكمة ، والتفاوت المطبق في التجمعات الإثنية ما يؤدي إلى تشكيل الميول العدائية لتحقيق المساواة الاقتصادية والسياسية والبحث عن العدالة،والتحرر من الاضطهاد التاريخي، وإذا كانت استجابة الدولة لهذه الميول بالقهر والقمع، تتولد التمردات كحركات انفصالية نظرا لحرمان الإثنيات المضطهدة من حقوقها الاقتصادية والسياسية إضافة إلى النقص في مستويات الإشباع مما يؤدي إلى قيام حروب داخلية، والتي من المحتمل أن تنتشر على المستوى الإقليمي[3].

وفي هذا الصدد، لا يمكن إنكار طبيعة السياسات الإفريقية، والتي رغم توفر دولها على العديد من الثروات الطبيعية والمواد الأولية، فهي وككل الدول المتخلقة، يحتكر الطرف الحاكم فيها على إيراداتها ويهمش بهذا بقية أطراف المجتمع، وإذا كان المجتمع يعرف تعددية إثنية، فإن

1 محمد عبد الكريم الحوراني، **الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية ومحاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي**، جامعة اليرموك، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، المجّلد 5، العدد 2، 2012، ص (4-7).

2عادل زقاغ، **مرجع سابق**، ص 64.

3 محمد عبد الكريم الحوراني، **نفس المرجع**، ص ص 230-231.

الإثنيات المهمشة تسعى لا محالة إلى الانفصال بغية تأسيس دولة مستقلة عن الدولة الأم، وبذلك توفر العدالة التوزيعية لمواطنيها.

أو بمعنى آخر فإن غياب العدالة التوزيعية، التهميش، الأنظمة السياسية الاستبدادية وإلى غير ذلك من مظاهر القهر والظلم في حق الأقليات الإثنية المستضعفة، هي من أسباب خلق النزاعات الإثنية وتنمية النزعة الانفصالية، وبالتالي تهديد السلامة الترابية وتهديد الأمن الإقليمي نظرا لإمكانية انتشارها (مثل حالة الطوارق، الموزعين على خمس دول إفريقية).

المبحث الثالث: ماهية الأمن الإقليمي

سيتم في هذا الجزء التطرق إلى مستوى من مستويات الأمن، ألا وهو المستوى الإقليمي، حيث سنتعرض للمقصود بالأمن الإقليمي كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي

لم يتفق المفكرون على وضع تعريف جامع ومانع لمفهوم الأمن وهذا راجع إلى اختلاف وجهات النظر، كما أن التطورات التي شهدتها الساحة الدولية من اندلاع الحربين الأولى والثانية وكذا الحرب الباردة حالت دون ذلك، إلا أن هذه الأحداث خلفت تطورا في مفهوم الأمن، لكن ما يتفق عليه، هو كون الأمن هو نقيض الخوف، لقوله تعالى: ﴿**فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ 3 الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ 4**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ 55**﴾[2]، ويذهب البعض إلى أن الأمن هو الإحساس الذي يتملك الإنسان بالتحرر من الخوف من أي خطر يواجهه، وهو نتيجة المجهودات المبذولة من قبل الدولة والأفراد من أجل الحفاظ على حالة التوازن الاجتماعي في ذلك المجتمع[3].

---

[1] الآية 3 من سورة قريش.

[2] الآية 55 من سورة النور.

[3] محمد غالب بكزادة، **الأمن وإدارة أمن المؤتمرات: النظرية والتطبيق**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 2، 2000، ص 19.

ولقد تعددت مستويات الأمن نظرا للتطورات النظرية والفكرية لتفسير الظاهرة الأمنية، حيث يمثل الأمن الإقليمي مستوى مهم من المستويات العديدة للأمن، ويمكن الإشارة إلى أن الإقليم region هو مصطلح يستعمل في كثير من السياقات في حقل العلاقات الدولية، لكن يبقى الاستخدام الشائع لمصطلح الإقليم يعني القرب المادي بين الدول، أي دول مجاورة أو مماسة لبعضها البعض[1]، أما الأمن في إطاره الإقليمي، فيقصد به تعاون وتكافل مجموعة من الدول، تجمع بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، حيث تنشأ بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية من أجل ضمان أو بناء الأمن الإقليمي، وهذا يتم عن طريق الدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع دول أخرى مجاورة أو غير مجاورة من أجل تعزيز أمنها الداخلي والخارجي على حد سواء، وهذه المحاور الإقليمية تنشأ من ضمان استقرار دول المنطقة والعمل على حل نزاعاتها الداخلية والحدودية، وتعزيز التعاون المشترك فيما بينها لمكافحة الإرهاب مثلا، أو محاصرة الدول التي تحضن الجماعات الإرهابية أو الإجرامية[2]، والأمن الإقليمي يعرف على أنه سياسة مجموعة من الدول تقع في إقليم واحد، تسعى للدخول في تعاون عسكري من أجل منع أي تدخل أجنبي يهدد أمن هذا الإقليم[3]، والملاحظ من هذا التعريف أنه يركز على القوة الصلبة المستخدمة في إطار التعاون بين دول الإقليم، فالدول من خلال هذا التعاون تسعى إلى الحفاظ على أمنها من خلال التنسيق العسكري والأمني المشترك، أي برسم وتبني سياسة أمنية وطنية وإقليمية واحدة

---

[1] غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004 ، ص 645.

[2] قريب بلال، **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية، جامعة باتنة، 2011، ص 30.

[3] خليل حسين، **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**، تاريخ التصفح: 03 مارس 2015، الموقع: http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_1982.html

ومشتركة من أجل تحقيق هذا الهدف، فأمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا مهما من سياستها الأمنية[1].

تجدر الإشارة إلى أن الأمن الإقليمي ظهر في المنظمات الإقليمية كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة (راجع الملحق رقم 01).

[1] اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، بيروت، المؤسسة العربية للأبحاث، ط1، 1979، ص-ص(217-223).

المطلب الثاني: مفهوم النظام الأمني الإقليمي

يعد مفهوم النظام الأمني الإقليمي كمستوى للتحليل مصطلحا جديدا في العلاقات الدولية وذلك في فترة الستينات، ثم تنامى أثناء الحرب الباردة[1]، وهو بمثابة التعبير الديناميكي للأمن، سواء على شكل سياسات أو مؤسسات، حيث يتغير ويتطور حسب تغير وتطور مفهوم الأمن، ويتوقف استقراره وفعاليته على درجة عمق الالتزامات التي يقوم عليها، وكذا على مدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام للتنازل ببعض الصلاحيات والموارد المناسبة لتشغيل مؤسساته الأمنية، حيث من دونها سوف يفشل النظام الأمني في تحقيق الهدف المنشئ من أجله والمتمثل في الحفاظ على الأمن الإقليمي[2].

فنظام الأمن الإقليمي يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول لا تقل عن ثلاث دول، وتكون مساحته محددة تبعا للعامل الجغرافي[3]، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها إقليما، تربط بين هذه الدول روابط معينة، وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل نزاعاتها بالطرق السلمية، والعمل على الحفاظ على أمنها الإقليمي.

ويجب أن تتوفر ثلاث شروط من أجل اكتمال هذا التعاون يمكن تلخيصها في النقاط التالية[4]:

---

[1] صلاح أحمد هويدي، **تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة**، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2003، ص 225.

[2] سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**،المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 19، صيف 2008، ص ص20، 21.

[3] عبد القادر محمودي، **النزاعات العربية وتطور النظام الإقليمي العربي مع التركيز على النزعات حول القضية الفلسطينية 1945-1985**، الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية الاتصال النشر والإشهار، ص.80.

[4] سليمان عبد الله الحربي، **نفس المرجع**، ص 21.

- وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني ومؤمنة بعوائده؛
- وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون؛
- وأخيرا، وجود تدخلات خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني.

ولقد وقع تضارب في الآراء حول الشرط الأخير، حيث يوجد من يؤكد على وجوب وجود ترتيبات أمنية جماعية مع قوى كبرى خارجية، وهناك من يخالف هذا الرأي لكون أن هذه القوى تحدث خللا في توازن النظم الأمنية التي يجب أن يوجد فيها توازن إقليمي للقوة العسكرية كأحد شروط قيامها.

لكن يمكن القول أن إقامة نظم أمنية إقليمية ترتبط بشروط عامة تتصل بالتعاون الإقليمي في جزء منها، وشروط محددة ذات طبيعة خاصة تتصل بمجال التعاون.

ولقد أوردت أدبيات العلاقات الدولية جملة من الركائز التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

- وضع حلول سلمية حاسمة للنزاعات في الإقليم؛
- نبذ استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها؛
- تنازل الدول الطوعي عن سيادتها من أجل تحقيق الأمن الجماعي؛
- العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على كافة الأصعدة، مع تشجيع التعاون والتكامل فيما بينها؛

[1] سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق**، ص 22.

- اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح؛
- احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وإشراك المجتمع المدني في كافة النشاطات الأمنية والاقتصادية والسياسية، بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي؛
- اعتبار الأمن الإقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي.

وبالتالي، من أجل تحقيق نظام أمني فعال، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المقومات سالفة الذكر، وأيضا تجنب معوقات النظام الأمني الإقليمي، والتي يمكن عرضها كما يلي على سبيل المثال لا الحصر[1]:

- التناقض بين مصالح دول النظام خاصة المتعلقة بقضايا الأمن والدفاع؛
- التنافس والصراع حول قيادة النظام الأمني، ومحاولة الهيمنة على قراراته والتحكم في تفاعلاته؛
- التباين في المدركات الأمنية بين دول الإقليم؛
- غياب جهاز أمني مشترك لصنع القرار على مستوى النظام؛
- ضعف التفاعل والاعتماد المتبادل بين دول الإقليم.

[1] سليمان عبد الله الحربي، **نفس المرجع**، ص 22.

من خلال ما تقدم، يمكن القول أنه من أجل التصدي للتهديدات الإقليمية لا بد لدول الإقليم الواحد التضحية بدرجة من سيادتها ومواردها من أجل تحقيق الأمن الإقليمي كوحدة، وكذا تنسيق جهودها من أجل حماية وحدتها الإقليمية، وذلك من خلال نسق من التفاعلات والنشاطات المؤسساتية.

خلاصة الفصل الأول

من خلال الفصل الأول، تناولنا المدخل المفاهيمي والنظري للدراسة، وأمكننا أن نخلص إلى أن النزاع الإثني لم يكن من ذي قبل، أي أنه نوع من الحروب الجديدة وتحديدا في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهو نزاع مسلح بين الجماعات الإثنية في الدولة أو بين الجماعة الإثنية والنظام المتمثل في الدولة في حد ذاتها، وهذا راجع إلى عدة أسباب، أهمها الحفاظ على الهوية، بمعنى أن الجماعة الإثنية تعطي ولائها لهويتها أو للأقلية وليس للوطن، كما أنها تخاف على وجودها وبقاءها، كما أنها لا ترغب في الذوبان في المجتمع الكلي، كما أن التهميش هو السبب الأهم للنزاعات الإثنية في المجتمعات الإفريقية نظرا للسياسات الفاسدة والتوزيع غير العادل للثروات والموارد، وهو ما يؤثر على الأمن الإقليمي، أي أمن الدولة التي توجد بها نزاعات من هذه الطبيعة وانتشار هذا الأثر للأمن الإقليمي أي أمن الدول المحاذية للدول المعنية، وهو ما يخل بطبيعة وبنية النظام الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بدول الساحل.

تمهيد

تمثل منطقة الساحل مجتمعا متعدد الإثنيات والعرقيات، وهو ما يسبب عدم التجانس في بنيته وبالتالي ضعفه، كما يسبب هذا التعدد الضعف والهشاشة في الدول المشكلة لمنطقة الساحل، ما ينعكس على بنية الأمن الوطني والإقليمي على حد سواء، ومن أمثلة التعدد الإثني الذي سبب شرخا في بنية الأمن، نجد النزاع الترقي في منطقة أزواد التي تشمل كلا من شمال مالي والنيجر، ومطالب التوارق في الدولتين، لكن خصص هذا الفصل للتمحيص في النزاع المالي، ومعرفة أسباب النزاع وآثاره، وهذا وفق مبحثين، الأول خصص لتحديد الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل، أما المبحث الثاني فخصص لحصر منطقة أزواد جغرافيا، وكذا للتعريف بالتوارق وجذور النزاع الترقي.

المبحث الأول: الواقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل

من خلال هذا المبحث، سيتم التعريف بمنطقة الساحل جغرافيا أي من خلال أصل التسمية، الموقع، وكذا الدول التي يضمها، وديمغرافيا أي من خلال التعريف بأهم الإثنيات المتواجدة في دوله، وهذا من خلال مطلبين اثنين.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل وأهمية المنطقة

في المعنى التقليدي، تسمية الساحل تعني الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، في حين هناك من يرى أن تسمية الساحل ناتجة من تحويل الكلمة من الفرنسية Sahel إلى ساحل، رغم أنها تعني السهل، أي السهل الإفريقي.

تمثل منطقة الساحل ذلك الشريط الذي يفصل بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا، يقع على الصحراء الإفريقية امتداد تزيد مساحته عن 8.500.000 كلم^2، يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، أما في ما يخص الدول المشكلة له، فهناك تضارب، فحسب اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف التي أنشأت سنة 1971 فإن دول الساحل تشكل قوسا ممتدا من السنغال إلى السودان، يمر على كل من مالي، بوركينافاسو، النيجر والتشاد[1]،

[1] أسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2011، ص 80.

وهناك من يرى بأن الساحل يشمل حتى أجزاءا من موريتانيا، الجزائر، نيجيريا وإريتريا[1]. والخريطة التالية تمثل الدول التي تشكل منطقة الساحل:

خريطة رقم (1): تمثل الدول المشكلة لمنطقة الساحل

المصدر:

Jean Paul Baquiast, **Une explosion en préparation au cœur de l'Afrique sahélienne. Que fera le futur gouvernement français**?, http://blogs.mediapart.fr/blog/jean-paul-baquiast/100412/une-explosion-en-preparation-au-coeur-de-lafrique-sahelienne-que , le 13 janvier 2015.

[1]Henri Plagnol, François Loncle, **rapport d'information sur la situation sécuritaire dans les pays de la zone Sahélienne**, commission du ministère des affaires étrangères, France, 2012, p 9.

وللإشارة، تقتسم الجزائر نحو 3819 كلم مع الساحل الإفريقي أي ما يمثل ما نسبته 2.66% من مجموع حدودها البرية[1].

وتكمن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل في توفرها على العديد من الثروات والمواد الأولية المهمة اقتصاديا واستراتيجيا، ما جعلها محل تنافس من قبل القوى الكبرى مثل الصين، الدول الأوروبية وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين هذه الثروات، يمكننا أن نذكر: اليورانيوم، الذهب، الحديد، الفوسفات، البترول، الغاز وحتى المعادن والأتربة النادرة والمحدودة الوجود، والتي تستخدم في مجال الصناعة الحديثة للسيارات[2]، وعلى سبيل المثال الجدول التالي يبين دول العالم المنتجة لليورانيوم:

[1] منصور لخضاري، **تدهور الوضع الأمني في الساحل الإفريقي وانعكاساته على الجزائر**، محاضرة في مقياس: دول الساحل وإفريقيا في المنظور الجزائري، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، تخصص الفضاء الإقليمي، 2014.

[2] إسماعيل دبش، **الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010)**، د ب ن، د د ن، جوان 2013، ص 12.

الجدول رقم (03): يوضح الدول المنتجة لليورانيوم في العالم

المرتبة	*الدولة/المنطقة*	*إنتاج اليورانيوم (طن)*	*النسبة المئوية للإنتاج العالمي (%)*
01	كازاخستان	17803	33,2
02	كندا	9783	18,2
03	أستراليا	5900	11
04	ناميبيا	4496	8,4
05	النيجر	4198	7,8
06	روسيا	3562	6,6
07	أوزبكستان	2400	4,5
08	الولايات المتحدة الأمريكية	1600	3,1
09	أوكرانيا	850	1,60…
10	الصين	527	1,5
11	مالاوي	670	1,2
12	جمهورية جنوب إفريقيا	583	1,1
13	الهند	400	0,7
14	جمهورية التشيك	254	0,5
15	البرازيل	148	0,3
16	رومانيا	77	0,1
17	باكستان	45	0,1
18	فرنسا	7	0,0…

المصدر: إسماعيل دبش، **مرجع سابق**، ترجمة الطالبة، بتصرف، ص 13.

ومن خلال الجدول السابق، يتبين لنا أن النيجر هي ثاني دولة إفريقية منتجة لليورانيوم وأول دولة ساحلية منتجة له.

المطلب الثاني: التركيبة الإثنية لمنطقة الساحل

تعرف جل دول الساحل تعددا إثنيا وعرقيا، ومن أجل الإحاطة بكافة الإثنيات المتواجدة فيها، لا بد أن نعرضها وفقا للدول المتواجدة بها كما يلي[1]:

- **مالي:** البامبارا Bambara ، السونغاي Songhaï، البولس Peuls، الكانوري Kanouri، التوارق والعرب.
- **النيجر:** الهاوسا Haoussa، الجرما Djerma، السونغاي، البولس، الكانوري، التوارق والعرب.
- **التشاد:** العرب السودانيون، الباقيرمي Bagmirmes، الكريش Kreish ، التيدا Tedas، مبوم Mbums ، ماساليت Massalits، تاما Tamas، موبو Moubous، كانوري، الهاوسا والعرب.
- **بوركينا فاسو:** الموسي Mossi، البامبارا، المور More، البولس والديولا Dioula.
- **السودان:** العرب المسلمون في الشمال، البانتو وأصحاب المعتقدات المحلية في الجنوب.

[1] عمار جفال، **وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر**، العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص 10.

إن هذا التنوع القبلي والاثني هو ما حرك الأوضاع الأمنية، وسبب حالة الانفلات في العديد من دول الساحل، لعل أهمها الأزمة المالية، والأزمة السودانية، وهذا يرجع إلى غياب الولاء للوطن وتعويضه للإثنية أو القبيلة، أي الولاء للجزء بدلا من الولاء للكل.

المبحث الثاني: التصدعات الأمنية التي تحدثها النزاعات الإثنية في الساحل (النزاع الترقي في مالي نموذجا)

تعتبر منطقة الساحل منطقة من أكثر المناطق لا استقرارا، حيث أصبح يعرف بساحل الأزمات[1]، وهذا ناجم عن النزاعات والصراعات الداخلية ذات الطبيعة الإثنية وما تخلفه في بنية الأمن الإقليمي للساحل، ووفق هذا المبحث، ستتم الإشارة إلى طبيعة التهديدات والآثار الأمنية من جراء النزاعات الإثنية في منطقة الساحل، وهذا من خلال دراسة النزاع الترقي كون التوارق إثنية موزعة ومشتتة في العديد من دول الساحل.

المطلب الأول: التعريف بالتوارق

تعتبر منطقة أزواد منطقة صحراوية تقع في الطرف الجنوبي الغربي للصحراء الكبرى، وتمثل جزءا كبيرا من منطقة الساحل، فهي تشمل أجزاء من دوله أي مالي، النيجر والجزائر، كما أن هذه المنطقة تشكل جزءا هاما من الصحراء الإفريقية[2] والخريطة التالية توضح الحيز الجغرافي للأزواد:

[1] امحند برقوق، **منطق الأمننة في ساحل الأزمات**، http://politics-ar.com/ar2/?p=3003

2Philippe Baqué, **Fragile Niger**, http://www.monde_diplomatique.fr/1995/04/BAQUE/6338, consulté le 23 avril 2015.

الخريطة رقم (02): تمثل الموقع الجغرافي لمنطقة أزواد

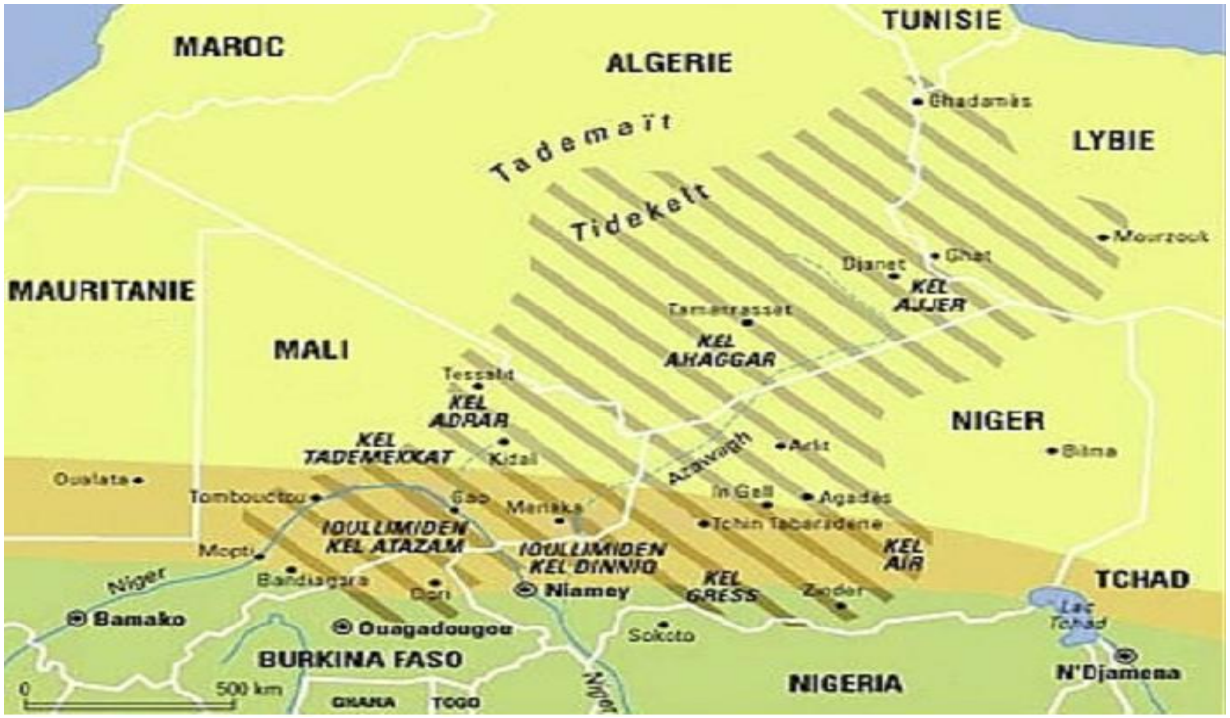

المصدر:

Philippe Baqué, **op.cit.**

وتجدر الإشارة أن غالبية سكان إقليم أزواد هم التوارق أو الملثمين أو ما يعرف بالرجال الزرق، ويعتبر التوارق من البربر، يعيشون في ما تقارب مساحته 2.5 مليون كم² موزعة على خمس دول هي: مالي، النيجر، الجزائر، ليبيا وبوركينافاسو، بمعنى آخر، 85% من التوارق يعيشون بمالي ويمثلون 10% من مجمل السكان، أما في النيجر، فيمثلون 20% من مجمل السكان[1].

والخريطة التالية، توضح مناطق توزيع التوارق في دول الساحل:

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**.

الخريطة رقم (03): تبين المجال الجغرافي لتوزع التوارق.

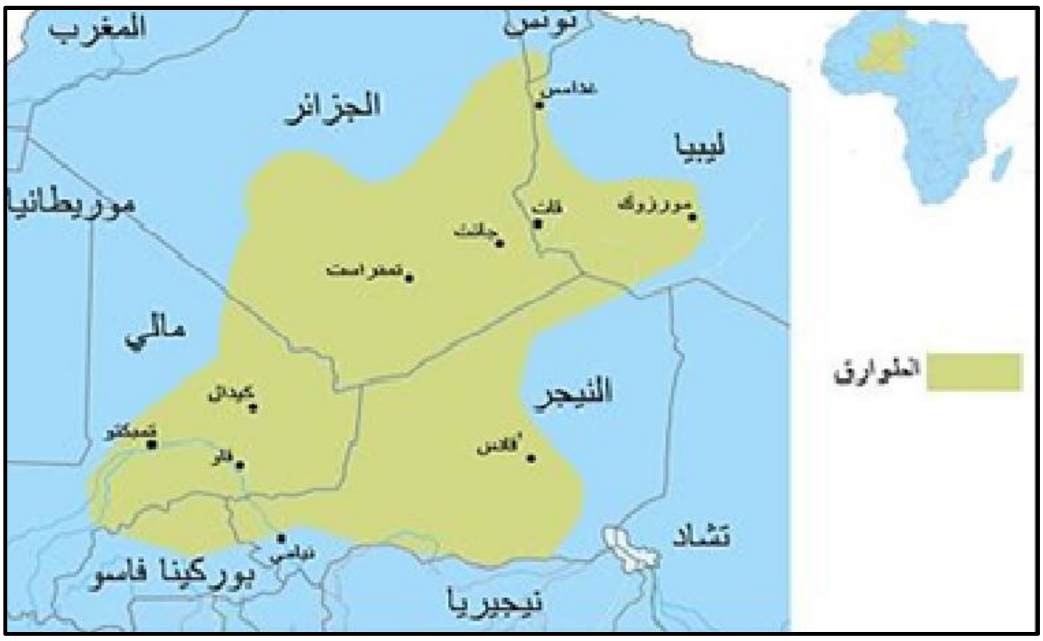

المصدر:منصور لخضاري، **مرجع سابق**.

ومن خلال ملاحظتنا للخريطة رقم (03)، ومقارنتها بالخريطة السابقة لها، أي الخريطة رقم (02)، يمكننا أن نقول أن التوارق يعيشون في الحيز الجغرافي الذي يطلق عليه بالأزواد الذي يقع في شمال مالي، ولهذا نشهد اللااستقرار في شمال مالي.

وكما سبق وأشرنا، يمثل التوارق ما بين مليون ومليون ونصف نسمة يعيشون في مالي، نصف هذا العدد يقيمون في النيجر، أما البقية فيوجد ما يقارب 400000 نسمة في مالي، 50000 في ليبيا، 35000 في بوركينافاسو و25000 بالجزائر[1].

[1] أسماء رسولي، **مرجع سابق**، ص 92.

وبالنسبة للطوارق، فهم يرون أنفسهم مختلفين عن الشعب المالي من حيث العرق، اللغة والتنظيم الاجتماعي[1]، كونهم تعرضوا للتهميش من طرف الحكومة المالية، بحيث أصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية، بالإضافة إلى أسلوب حياتهم البدائي كونهم بدو رحل.

ليس هذا وحسب، بل حتى أن التوارق حيثما وجدوا يتقاسمون الخصائص التالية[2]:

- ✓ **اللغة:** يتحدث التوارق التماشاق، ويكتبون أبجدية خاصة هي التيفيناغ؛
- ✓ **الدين:** التوارق يدينون بالإسلام، ويعطون أولوية للمرأة؛
- ✓ **البنية الاجتماعية:** ينقسم المجتمع الترقي إلى أربع طبقات رئيسية كما يلي:

- *طبقة النبلاء أو الأرستقراطيين Imouhar imajeren:* هي طبقة مهيمنة على المستويين المادي والمعنوي على حد سواء؛
- *طبقة رجال الدين Ineslemen:* أو ما يطلق عليه بالولي المسلم، والذي يتمحور دوره حول التنشئة والتكوين الديني، وتوجد حتى بالجزائر؛
- *طبقة الإمراد Imrad:* وهي الطبقة الوسطى في المجتمع الترقي، وتشمل الرحل المالكين للثروة الحيوانية أو القائمين على رعايتها لصالح الطبقات الأعلى؛
- *طبقة العبيد Iklaus:* وهم الأجانب الذين تم جلبهم من أجل للقيام بالأعمال الشاقة لصالح الطبقات الأخرى، وتجدر الإشارة إلى أنهم يمثلون أغلبية السكان.

---

[1] تسعديت مسيح الدين، **النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963 إلى اتفاق واغادوغو 2013**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جوان 2014، العدد 1، ص 40.

[2] Mahdi Taje, **sécurité et stabilité dans le sahel africain collège de défense de l'OTAN**, Rome décembre 2006, p60.

لكن وبالرغم من وجود التوارق في كل من الجزائر، ليبيا وبوركينافاسو، لا نجد النزاعات التي نجدها في النيجر ومالي، وهذا راجع إلى الاستقرار، العدالة وخاصة الحرية نوعا ما التي وجدها التوارق في الدول سابقة الذكر، لكن لا يمكن إغفال الأثر الذي ستحدثه النزاعات الترقية في الدول الإقليمية من جراء انتشارها، ولاسيما انتشارها إلى الجزائر ذات الحدود الجغرافية الطويلة مع مالي والنيجر.

المطلب الثاني: جذور النزاع الترقي

مثلها مثل أغلب الدول الإفريقية، كانت مالي مستعمرة فرنسية ومنذ استقلالها سنة 1960، بدأت تشهد نزاعات داخلية بين التوارق في شمال مالي ذو الطبيعة الصحراوية القاسية والجافة، والحكومة المركزية.[1]

كانت سنة 1960 أولى ملامح النزاع الترقي في مالي، إذ كان توارق دولتي مالي والنيجر ممثلين في زعماء قبائل، يطالبون بفصل إقليمهم الصحراوي عن دول الساحل من أجل تأسيس جمهورية حيث ابتدأ التمرد فعليا في كيدال سنة 1963 وذلك لعدة أسباب أهمها التهميش، الأوضاع الصعبة التي يعاني منها التوارق في الشمال المالي، والظروف الطبيعية القاسية كالتصحر والجفاف اللذان فقدت على إثرهما بعض القبائل الرعوية ثرواتها الحيوانية والزراعية، توقيف نشاطات الترحال من قبل الحكومة وإجبارهم على الاستقرار، التمييز العرقي وغياب العدالة في توزيع الثروات والإيرادات.[2]

[1] محمد الحمادة الأنصاري، **توارق شمال مالي: بين الإبادة وخطر مسح الهوية الأمازيغية في الصحراء الكبرى**، http://www.touaregmaroc.blogspot.com ، تاريخ التصفح: 28 فيفري 2014.

[2] نبيل بويبة، **المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المغاربية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص ص 32، 33.

أما التمرد الثاني فجاء في فترة التسعينات، فقد عرفت مالي في الفترة الممتدة بين السبعينات والثمانينات وتحديدا بين عامي 1968 و 1974 جفافا ومجاعة حادين دفعا التوارق إلى الهجرة إلى الدول المجاورة كالجزائر وليبيا، وجفافا آخر في الفترة الممتدة بين عامي 1980 و 1985، وحين تحسنت الظروف المناخية، عاد اللاجئون التوارق إلى موطنهم الأصلي، أين قوبلوا بالرفض، الإقصاء السياسي والتهميش من طرف الحكومة المالية[1].

وفي ظل هذه الأوضاع، تم تأسيس الحركة الشعبية لتحرير الأزواد MPIA سنة 1990 من أجل استرجاع حقوق التوارق وكذا القضاء على مظاهر الظلم والقهر الممارسة عليهم من قبل الحكومة المالية[2].

وفي ذات العام (1990)، بلغ النزاع الداخلي المالي أشدّه، فقد صار نزاعا مسلحا بين التوارق والحكومة المركزية المالية، وهذا نظرا للتفاوت الصارخ بين شمال وجنوب مالي نتيجة للفقر المدقع الذي يعيشه التوارق وسياسات التمييز التي ينتهجها النظام في حقهم.

أما التمرد الثالث، فجاء في سنة 2006، حيث أن السياسات التنموية المنتهجة تفشل في الشمال على خلاف الجنوب، حيث قام نزاع مسلح آخر طالب فيه التوارق بالانفصال وتأسيس دولة ترقية مستقلة تسهر على توفير الحاجات الأساسية لسكانها[3]، وهو الأمر الذي يهدد السلامة

---

[1] Kalifa keita, **conflict and conflict resolution in the sahel : the tuareg insurgency in mali**, strategic studies institute, may 1998, p 07, on : http://www.strategicstudiesinstitue.army.mn/pdffiles/pub200.pdf

[2] أحمد ايدابير، **مرجع سابق**، ص 127.

[3] **نفس المرجع**، ص 128.

الترابية لدولة مالي وهو الأمر المشجع لتوارق الجزائر التي لا ترضى بالمساس بوحدتها الترابية وبالتالي يتجلى هنا تهديد الأمن الإقليمي أي أمن الدول المجاورة، ناتج وذلك من جرّاء انتشار النزاعات الإثنية.

أما التمرد الأخير فشهدته الساحة الإفريقية والدولية في جانفي 2012، وهو حصيلة لتحالف حركات ترقية ذات نزعة انفصالية مع مجموعات إسلامية متطرفة[1] وفي هذا التمرد كانت الأطراف الدولية هي التي تدير الوساطة الفعالة بين الأطراف، وهو ناتج عن بقاء أحوال لتوارق على حالها رغم تدخل الدول (مثل الجزائر وليبيا) في التمردين السابقين له وإمضاء العديد من اتفاقات السلام بين الأطراف ولقد تعددت أسباب التمرد الأخير، ومنها[2]:

- عجز الدولة عن تأدية وظائفها؛
- سوء تسيير المشاريع التنموية الخاصة بالتوارق؛
- الفساد السياسي؛...

[1] ميلاد الحارثي، **دولة مالي بين الديمقراطية وخيارات الانفصال أو التدويل أو الإعلان عن دولة التوارق**، 22 ماي 2014، http://bchaib.net/mas/?option=com.content&view=article&id=31:-r-&catid=12:2010-12

2 سمية حذفاني، **التعدد الإثني في مالي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري: دراسة حالة الأقلية الترقية 1963-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات إقليمية، جامعة الجزائر، ص 78.

ولقد تمثلت مطالب الأزواديين في ما يلي[1]:

- ✓ نظام تربوي ملائم لحياة البدو؛
- ✓ التساوي في الفرص؛
- ✓ الاعتراف بلغة التامشاق؛
- ✓ ممارسة حياة البدو بكل حرية.

وبالتالي لم يكن التوارق يطالبون إلا بحقوقهم في الدولة وإزاحة القطيعة بين إقليم الشمال وإقليم الجنوب.

والأمر الذي زاد من حدة النزاع والرغبة في الانفصال هو كيفية تعامل مالي مع مطالب وأفعال المتمردين، ففي تمرد 1963 واجهت الحكومة المالية التوارق بأبشع الطرق مثل التعذيب والتقتيل، في حين أنها سعت إلى استدراك الأمر خلال تمرد 1990 وذلك بقبول الوساطة الدولية، ليس هذا وحسب، بل حتى إبرام العديد من اتفاقيات الصلح ستتم الإشارة إليها في الفصل القادم لكن دون تطبيق محتوى الاتفاقيات[2].

[1] تسعديت مسيح الدين، **مرجع سابق**، ص 40.

[2] **نفس المرجع**، ص ص 43، 44.

خلاصة الفصل الثاني

وفي نهاية هذا الجزء من الدراسة، يمكننا أن نخلص إلى أن النزاعات الإثنية لا تأتي بالدرجة الأولى من التعدد الإثني في الدولة، إنما من سوء استخدام السلطة السياسية وهذا من خلال تغذية الإحساس بالنقص لدى الإثنيات المستضعفة عن طريق تهميشهم، وشحن أفرادها بالحقد على الحكّام، كما أن غياب الشفافية والعدالة التوزيعية خاصة في الدول الإفريقية يؤدي إلى الانتفاضات من أجل المطالبة بالحقوق المهضومة، ودون أن ننسى أن إستراتيجية الدولة في التعامل مع الإثنيات ومطالبهم هي التي تحول دون تصعيد النزاعات الإثنية.

تمهيد

ثبت من تجارب الإتحاد الأوروبي UE أن العمل الجماعي والتنسيق الإقليمي هو السبيل الوحيد لتقليص تصاعد الظواهر غير المرغوب فيها، ومن هذا المنطلق إنبقثت محاولات عديدة ذات قاسم مشترك تتجسد في تعزيز السلم الأمن وضمان الاستقرار في منطقة الساحل، ولهذا نتطرق في هذا الفصل إلى إبراز الإستراتيجيات الإقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل، خاصة النزاع في مالي وفق ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول دور المنظمات الإفريقية، أما المبحث الثاني فتناول دور الجزائر كدولة محورية في منطقة الساحل في إدارة النزاع الترقي والمبحث الثالث، فتمحور حول الجهود الدولية في احتواء النزاع الإثني المالي.

المبحث الأول: السياسات المنتهجة على المستوى الإقليمي

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى الجهود الإقليمية عبر المنظمات الإقليمية لمحاولة القضاء على مشكلة النزاعات الإثنية في منطقة الساحل، وهذا من خلال الإشارة إلى جهود منظمة الوحدة الإفريقية وخليفتها الإتحاد الإفريقي وكذا دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في احتواء النزاع المالي.

المطلب الأول : دور الإتحاد الإفريقي UA

أصبح لإفريقيا تجربة سياسية في مجال التنسيق والعمل الجماعي لفض النزاعات وتنظيم العلاقات على مستوى إفريقي منذ استقلال معظم الدول الإفريقية من الاستعمار، حيث تفاعل القادة الأوائل مع محاولات حفظ الأمن رغم صعوبة المهمة في البداية،وكانت أول خطوة إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية OUA في 1963 والتي تغيرت لاسم **UA**[1] لمواجهة ما تمر به من ظروف ، وبذلك تأسست **OUA** في 25 ماي 1963، في أديس بابا بموجب توقيع مندوبي ثلاث دول على ميثاق المنظمة، ثم انضمت 21 دولة أخرى خلال السنوات التالية تدريجيا كان آخرها جنوب إفريقيا سنة 1994 لتصبح العضو الثالث والخمسين في **OUA**.[2]

---

[1] نبيل بوبيبة، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية** ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، القاهرة: جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية والدراسات السياسية 2009، ص111.

[2] بن يوسف بن خدة، "**من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد والإفريقي** "، تم تصفح الموقع يوم:15 /2012/04، نقلا عن الموقع الإلكتروني: http://www.aawsat.com/details.asp

كانت تهدف هذه المنظمة في بداية تأسيسها لتدعيم استقلال الدول الحديثة، وبعد نهاية الحرب الباردة أخذت كل من جنوب إفريقيا، الجزائر ونيجيريا على عاتقها تكييف الترتيبات المؤسساتية والقانونية لتتماشى والظروف الجديدة بتقديم مبادرات تجاه تحديات تمس أمنها بالدرجة الأولى، فمثلا رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ركز على تصاعد نشاط الإرهاب والجريمة والنزاع المتفجر بين حين وآخر لمشكلة التوارق في المنطقة الساحلية الصحراوية[1] .

ثم جاء اجتماع رؤساء دول وحكومات OUA في العاصمة الكونغولية لتبني قانون تأسيس UA ثم تبنت القمة الاستثنائية الخاصة للوحدة الإفريقية التي عقدت في مدينة "سرت" بالجماهيرية الليبية في 01 و02 مارس 2001 قرار تأسيس UA وأكدت القمة على القانون التأسيسي سيدخل حيز التنفيذ بعد إيداع مستندات التصديق من ثلثي الدول الأعضاء في OUA بثلاثين يوما، ثم مصادقة 41 دولة، منها سبع وثلاثون دولة أودعت مستندات التصديق، ودخل القانون حيز التنفيذ في 26 ماي 2001.

والفرق بين مقاصد OUA و UA أن المنظمة ترفض التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني في حين أن الإتحاد يهدف إلى إقامة نظم ديمقراطية فاعلة بإشراك جميع العاملين في المجتمع المدني .[2]

[1] شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات و الرهانات**، بحث لنيل درجة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية،2009، ص 139.

[2] بن يوسف بن خدة، **مرجع سابق**.

وفي إطار الحلول الإقليمية الوقائية للتهديدات الأمنية، تم إنشاء "**منظمة صحاري العالم**" في ديسمبر 2002 بمبادرة ورعاية رئيس الجمهورية الجزائرية "**عبد العزيز بوتفليقة**" و"**رئيسي جمهورية نيجيريا وجنوب إفريقيا**"، ومنذ تدشين مقرها بالجزائر2002 أصبحت المنظمة شريكا مفضلا للكثير من المنظمات الدولية "**كاليونسكو**"، "**برنامج الأمم المتحدة للتنمية**" ومنظمات غير حكومية في المنطقة، ولدى المنظمة مجموعة من الأهداف ترغب في تحقيقها منها جعل الصحراء منطقة صالحة للحياة والثروة والتنمية والتطور والتضامن بالنسبة لشعوبها والإنسانية[1] كما تم خلال الدورة **37** لاجتماع زعماء القادة الأفارقة من خلال UA طرح وثيقة "**الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا**""**NEPAD**" في جويلية 2001، وجاءت كثمار لجهود قادة دول **السنغال، مصر، الجزائر، نيجيريا وجنوب إفريقيا** حيث أن المبادئ الجديدة التي انبعثت من المبادرة الجديدة ركزت، على وضع الآليات اللازمة والضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة، من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلام في مرحلة ما بعد الحرب .

كما تم إنشاء "**مجلس السلم والأمن الإفريقي**" "**PSC**" كأهم جهاز تشاوري وتنسيقي للإتحاد الإفريقي حيث بدأت قراراته تأخذ الطابع التزامي على شاكلة مجلس الأمن على مستوى الأمم المتحدة ودوره يتمحور حول التحكيم في النزاعات والاضطرابات داخل القارة والتأكيد على استعمال القدرات الإفريقية الخالصة لتحقيق الأمن والسلم والاستقرار.[2]

---

[1] بن يوسف بن خدة، **مرجع سابق**.

[2] نبيل بويبية، **مرجع سابق**، ص 113.

وعليه، نخلص من خلال ما سبق أن دور UA كان بارزا في مواجهة التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل وموازاة مع تنامي التهديدات الأمنية برزت العديدة من المبادرات الإقليمية الأخرى والتي لها نفس المنطلقات و الأهداف كتجمع دول الساحل والصحراء.

المطلب الثاني: دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

في ظل الانقلاب الذي حصل في مالي 2012 قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على خطط نشر 3000 رجل كقوة احتياطية نظرا لرفض المتمردين لتسوية الوضع بطريقة سلمية.

وفي ذات السنة، وبعد الانقلاب، دعم فريق الدعم والمتابعة الوضع في مالي، من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، شاركت فيه: الجزائر، موريتانيا، النيجر، الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي، وقد دفع الاتحاد الإفريقي إلى تحسين تنسيق الجهود على الصعيدين المحلي والدولي، وشدد على الحاجة إلى استعادة سلطة الدولة، وإصلاح قطاع الأمن، والانتخابات خاصة بعد تشريد 412,000 شخص بما فيها 208,000 لاجئا للجزائر، بوركينافاسو، غينيا، موريتانيا، النيجر والطوغو[1].

وفي 2012 بدأت اللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا البحث عن إمكانية نشر قوة تثبيت الاستقرار لإعادة إنشاء سلطة الدولة في شمال مالي، ومنحت الأمم المتحدة والجهات

[1] Col. Abiodun Joseph Oluwadare ،**The African Union and the Conflict in Mali: Extra-Regional Influence and the Limitations of a Regional Actor**، PhD National Open University of Nigeria, p p 8-10.

المانحة الخارجية الدعم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الجيش المالي، وطلب الاتحاد الإفريقي من مجلس الأمن الدولي على أن يجيز له نشر قوة لتثبيت الاستقرار مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على حفظ السلام لتأمين مناطق الحدود مع الجيش المالي أي محاولة إعادة سلطة الدولة[1].

وفي نوفمبر 2012 تم تنسيق عمليات مشتركة بين" العمليات الإستراتيجية" لتوحيد خطط الجيش المالي بقيادة الولايات المتحدة الإفريقية في مالي عبر ثلاث مراحل: بناء القدرات إلى غاية استعادة الأجزاء المحتلة من شمال البلاد وتقليل التهديد الإرهابي فيها والانتقال إلى أنشطة تحقيق الاستقرار من أجل توطيد سلطة الدولة في شمال مالي، كما شدد على أهمية إصلاح القطاع الأمني من الجيش المالي وآلية التنسيق المشترك بمشاركة وزراء الدفاع من مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المساهمة بقوات الدول المجاورة: البلدان الأساسية في الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، غير ذلك من الجهات المانحة الدولية، كما طلب مجلس الأمن أن يأذن لإفريقيا ببعثة الدعم الدولي إلى مالي afisma مكونة من 3300 عضوا مع وحدات من المشاة الجوية، وتشكيل وحدات الشرطة لفترة أولية مدتها سنة، لإعادة بناء جيش مالي لمساعدة الحكومة على بسط سلطتها إلى الشمال وحماية المدنيين والمساعدة على إحلال الاستقرار في البلاد بعد العمليات العسكرية،كما طلبت الأمم المتحدة في 2012 من أجل ضمان كفاءة نشر afisma في مالي أن يدعم الاتحاد الأوروبي لوجستيا العرض[2].

[1]:Col. Abiodun Joseph Oluwadare، **op.cit**، p p .8-10.

[2] : Col. Abiodun Joseph Oluwadare،**ibid**،p.11.

المبحث الثاني: دور الجزائر في إدارة النزاع الترقي

تعتبر القضايا الأمنية موضوعا رئيسيا تدور حوله السياسة الخارجية للدول فهو جزء لا يتجزأ منها ذلك أن أي دولة تهدف إلى ضمان وجودها، بالحفاظ على استقلالها وسيادتها والدفاع عن أمنها وفي هذا الإطار فإن المتتبع للعمل السياسي والدبلوماسي الجزائري من خلال الأحداث والتفاعلات التي كانت طرفا فيها بشكل أو بآخر نجد أن الجزائر عملت وفق مقاربة رسمتها من خلال سياساتها الأمنية ،تتفق ودوافع ومعطيات وأهداف سياستها الخارجية كما تبنت وساندت كل المبادئ الثابتة والتي من شأنها الحفاظ على الأمن والسلم العالميين ،كالاستقلال وحق الشعوب في تقرير مصيرها، حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، عدم استعمال القوة أو التهديد بها، حسن الجوار ،عدم التدخل في الشؤون الداخلية وهي المبادئ التي كانت مصدرا لما سجلته الجزائر من تواجد قوي في الساحة الدولية.

وسيتم التركيز على المقاربة الجزائرية في احتواء نزاع التوارق ومواجهة التهديدات التي خلفها النزاع وفق ثلاثة مطالب، تناولنا في المطلب الأول الآليات السياسية، وفي المطلب الثاني الآليات الاقتصادية.

المطلب الأول: الآليات السياسية.

تعتبر الجزائر أن الأزمة المالية أزمة متعددة الأبعاد كونها تشمل جوانب سياسية وأمنية واقتصادية وأخرى إنسانية ضربت استقرار الدولة والشعب في مالي، لذلك تسعى لتجنيب مالي

الانقسام[1]، من خلال معالجة الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي منذ التسعينات عن طريق الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطا فعالا من أجل تسوية مشكل التوارق في مالي والنيجر[2].

ومعالجة التهديدات الجديدة والمتعلقة بالعمليات الإرهابية ومختلف أشكال الجريمة المنظمة [3] ومن أبرز تلك الجهود:

أ- عقد القمم والاتفاقيات :

انطلاقا من مبدأ حسن الجوار أشرفت الجزائر منذ التسعينات على الوساطة الدبلوماسية لحل المشكل المالي الذي يعود لسنوات الستينات والعمل على قبول الحركات المتنازعة الجلوس على طاولة المفاوضات[4] ،إضافة إلى بتغيرات رسمية في إطار الأمن بحيث أنشأت مراكز للعبور في : جانيت، عين قزام ، تين زواتين ، تيميمون[5]، واحتضانها للعديد من اللقاءات بهذا الشأن ومجموعة من المبادرات وهي:

[1] :النزاعات في القارة الإفريقية: لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية، الجيش، ع597. أفريل 2013، ص.24.

[2] :نبيل بويبية، **مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول : إشكالية الأمنية في المغرب العربي: المخاطر – التهديدات والأزمات–، جامعة جيجل، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2009)، ص.20.

[3] :نبيل بويبية، **نفس المرجع**، ص.20.

[4]النزاعات في القارة الإفريقية: لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية، نفس المرجع، ص.25.

[5] نبيل بويبة، **نفس المرجع**، ص. 16.

✓ **قمة جانيت بجنوب الجزائر** : تعتبر قمة جانيت المنعقدة 8-9 سبتمبر 1990 اتفاقية رسمية لضرورة وضع حلول للوضعية المزرية للمنطقة المعنية بالمشكل الترقي، ضمت: الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا، وتم التأكيد فيها على:

- تنمية المناطق الحدودية ، ووضع حد للتهميش الذي يعيشه سكان التوارق.

- تحديد إستراتيجية مشتركة لحل مشكل تنقل الممتلكات بين البلدين عن طريق تشكيل لجنة وزارية دائمة تشمل وزارة الداخلية ووزارة الخارجية.

- احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و ضرورة تعزيز التعاون وبرامجه في المناطق الحدودية المشتركة في إطار وإدماج السكان المعنيين ومكافحة في ظاهرة الهجرة الغير شرعية.

- ضرورة احترام مبادئ OUA، المعالجة السلمية للنزاعات واحترام السيادة والوحدة الترابية للدول[1].

لينعقد بعد ذلك أول اجتماع لوزراء الداخلية الجزائر ومالي والنيجر مع انسحاب ليبيا بمدينة غاو المالية يومي 25 و26 أكتوبر 1990 والذي تم فيه إدراج محورين في جدول الأعمال وهما: تنقل الأشخاص والممتلكات و تطوير وتنمية المنطق الحدودية.

[1] :Edomond Bernus, **Etre Touareg Au Mali**, consulté le 10/02/2012, disponible sur le site web: http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/047023.pdf

2- اتفاقية تمنراست 1991: حيث التقى ممثلو الحكومة المالية في : 05-06-1991 في تامنراست و ضم الحركتين المتمردتين وهما : الحركة الشعبية لتحرير الأزواد MPLA والجبهة العربية الإسلامية للأزواد " **FIAA** وتضمن 13، تم تلخيصها كما يلي:

- وضع حد للعمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي؛
- استقرار قوات المقاتلين ل MPLA و FIAA؛
- وقف كل العمليات العسكرية تجنبا للاشتباكات المقاتلين مع الأزواد؛
- انسحاب عناصر القوات المالية من تسيير شؤون الإدارات المدنية؛
- إنشاء لجنة مكلفة بإنهاء العمليات العسكرية ومتابعة تطبيق بنود الاتفاقية[1].

✓ **لقاء الجزائر العاصمة الأول في 29-30 ديسمبر 1991:** وهو لقاء أولي بين الحكومة المالية ومثلي الحكومة الجزائرية سمح بتحديد وتحضير المفاوضات والوساطة التي تقودها الجزائر.

✓ **لقاء الجزائر الثاني في 22-24 جانفي 1992** : ينص على توقيع الهدنة ومتابعة المفاوضات والإطلاق المتبادل للأسرى[2]

✓ **لقاء تمنراست في 27/ 30 جوان 1994** : قام فيه الطرفان بتحليل الأوضاع من خلال استعراض العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع الأمني و تم التوصل إلى:

- تسير عملية الإدماج في جو من الثقة والأمن والتنسيق التدريجي .

[1] Edomond Bernus, **op.cit.**

[2] نبيل بويبية، مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية، مرجع سابق، ص 98.

– الالتزام الدائم بسريان القرارات السابقة .

✓ **اجتماع مجلس رؤساء أركان البلاد الأعضاء (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر) يوم 26 سبتمبر 2010 بتمنراست:** أهم ما جاء فيه:

تبادل مختلف التحليلات والمعلومات الكفيلة بإعداد حصيلة وافية عن النشاطات والأعمال المنجزة قصد الشروع في تجسيد إستراتيجية موحدة لمواجهة مختلف التهديدات والمشاكل التي تعرفها دول الساحل[1].

ب– الوساطة الجزائرية بين فرقاء الأزمة الترقية في مالي:

أدرك صناع القرار في الجزائر أن تدهور الوضع في مالي سيؤثر على الأمن الداخلي للجزائر ويزعزع الاستقرار في المنطقة في ظل الأزمات الإنسانية لأن التوارق يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري يتركزون في : الهقار ، جانيت ، تامنراست ، أدرار وهذا يعني أن أي إثارة لمشكل التوارق يؤثر بصفة سلبية على منطقة الساحل ككل والجزائر بصفة خاصة لارتباط الأمن ببعضه البعض.[2]

---

1. الاستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية : تنسيق وتشاور مستمر، مجلة الجيش، ع 579، (اكتوبر 2011)، ص .17.

2: حسين بوقارة ، **مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي** ،(مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي ،الجزائر، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2010)، ص01.

انطلاقا من ذلك أشرفت الجزائر على سلسة من الوساطات لإخماد النزاع الترقي المالي، ووفق مبدأ "الوساطة النزيهة" شرطت مجموعة من الشروط من أجل قبول التوسط بين حركات التمرد والحكومة المالية والتي تتمثل في:

- أن لا تتضمن أهداف التوارق مطالب استقلالية أو انفصالية.
- قبول كلا الطرفين وساطتها.[1]

وفي هذا الصدد قررت الجزائر عقد لجنة رباعية ضمنت مالي، النيجر، الجزائر وليبيا في مدينة جانت في 1990 أكدت على:

- عدم استعمال القوة لحل المشاكل الترقية وضرورة تنمية المناطق الحدودية ووضع حد للاعتداءات المسلحة[2]

- وضع حد للتهميش الذي تعانيه المنطقة خاصة سكان التوارق، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تعزيز التعاون ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

وبالرغم من تلك المجهودات إلى أنه أعيد التمرد مرة أخرى في 2006 من طرف حركة **التحالف الديمقراطي للتغيير** ما دفع للوساطة الجزائرية التدخل عن طريق دبلوماسية الطوارئ[3]، توجت بتوقيع اتفاقية حملت اسم تحالف 23 ماي من أجل التغيير، وأهم ما جاء فيها: إنشاء

---

[1]. هناء قاسمي ، عبد الرؤوف بن الشهيب، **المقترح الجزائري لإدارة أزمة مالي في ظل التطورات الراهنة**، مذكرة ماستر في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3،2013، ص 56.

[2] :حسين بوقارة، **مشكلة الأقليات وإنعكاساتها على الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**، العالم الإستراتيجي، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 07، نوفمبر 2007،ص.06.

[3]:شاكر ظريف،**مرجع سابق**،ص،65.

مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يشرف على المسائل ذات الصلة بالتنمية وعلى الميزانية المحلية، منح قروض لإقامة مشاريع تنموية، والقضاء على عزلة المنطقة [1] و سحب الحكومة المالية لقواتها العسكرية المنتشرة بكثافة من بلدان التوارق بما فيها : تين زاوتين ، كيدال ، تمبوكتو[2].

وفي 2007 دخلت الدبلوماسية الجزائرية في وساطة جديدة بين الأطراف المتنازعة في مالي نظرا للخلاف بخصوص تطبيق البنود السابقة توجت بالتوقيع في 20 فيفري2007 بالجزائر على برتوكول إضافي يتضمن الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق جويلية، وجدول زمني لتسليم الأطراف المتنازعة لسلاحهم إلى جانب تنمية كيدال وتمبكتو وغاو.

وفي شهر مارس 2008 تجدد الصراع المسلح، فقامت الجزائر مرة أخرى بمساعي جديدة لجمع الأطراف المتنازعة في لقاءات تفاوضية بالجزائر العاصمة من 24 إلى 27 جويلية 2008 توجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال، وإطلاق المساجين الموجودين لدى كل طرف[3].

وفي مستجدات الأزمة المالية وفقت الجزائر بالوصول بوساطتها إلى مصالحة بين الحكومة المركزية والمتمردين في 22 ديسمبر 2012، والتي تضمنت توحيد حركة أنصار

[1]:النزاعات في القرارة الإفريقية، مجلة الجيش، مرجع سابق، ص.25.

[2]: شاكر ظريف، **مرجع سابق**، ص ص 65-66 .

[3] :Hamida Adjadj, Les conflits sur le continent africain : La solution politique négociée reste la meilleur alternative, EL-Djeich , 597, (avril 2013),p 25.

الدين والحركة الوطنية حول مبدأ التعاون مع السلطات المركزية المالية لإيجاد حل سياسي في إطار وحدة مالي ومحاربة الإرهاب من خلال[1]:

- انسحاب الميليشيات المسلحة بمدن الشمال و إنشاء صندوق تنموي لمنطقة الأزواد، مخطط إعادة إعمار.
- التنسيق مع الماليين بالشمال بمختلف توجهاتهم وأصولهم العرقية، للتوافق حول وحدة مالي ومحاربة الإرهاب المتمثل في حركة الجهاد الإسلامي والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

ولكن فشلت العملية مرة أخرى بسبب التدخل العسكري الفرنسي، لأن فرنسا أدركت أنه إذا تجسد هذا الاتفاق والحل السياسي سيبعد مبرر التدخل العسكري المبرمج مسبقا.[2]

لقد ارتكزت المقاربة الجزائرية للخروج من حلقة النزاع في مالي كما أكد عليها الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية عبد القادر مساهل في الاجتماع حول الساحل ومالي على:

- ✓ التأكيد على أن يكون الماليون المبادرين الأوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم بمعنى الماليين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم.
- ✓ الحل السلمي للأزمة دون التدخل العسكري.
- ✓ تقديم المساعدة لهم من خلال تعزيز إمكاناتهم الوطنية.

[1] اسماعيل دبش، **سياسة الجزائر تجاه الوضع في مالي: بين المنطق الإقليمي والأبعاد الدولية في الساحل الإفريقي"، دراسات إستراتيجية**،ع 01 ص.112.

- ✓ الاعتماد على التفاوض لحل الأزمة في شمال مالي وتركيزها على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة.
- ✓ كما تبنت الجزائر مشروع تقوية السلطات المركزية المالية لتقوم هذه الأخيرة بمسؤولياتها في إعادة توحيد البلاد على أسس جديدة تتضمن الاستقرار في المنطقة.[1]
- ✓ اتفاق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي علة أجندة واحدة تأخذ بعين الاعتبار لإرادة الماليين وصلاحية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا،ومصالح الأمن الوطني لدول الميدان المجاورة الجزائر، النيجر وموريتانيا.
- ✓ التنسيق مع UA في مجال الحفاظ على السلم والأمن والدعم المنتظر من الأمم المتحدة[2].
- ✓ الترحيب بالاتفاق المبرم بين الحكومة المالية والمتمردين التوارق في جوان 2014.

وبناءا على ما سبق يمكن تلخيص المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع الترقي في شقه السياسي والدبلوماسي في النقاط التالية:

- الحل التفاوضي والتسوية السلمية مبدئيا.
- الرجوع إلى الشرعية الدستورية والبحث عن حل سياسي دائم.

[1] **أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، الحوار المتمدن، ع**.3839 نقلا عن: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=85608

[2] **أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، نفس المرجع.**

- الحوار السياسي البيني محوره الماليين مع إشراك العنصر الترقي.
- الحوار في إطار حل شامل يحافظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية والسيادة الوطنية لمالي.
- قطع الجماعات الترقية المتمردة كل علاقتها مع الحركات الإرهابية[1]

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية

ومن أبرز الإجراءات التي قامت بها الجزائر في هذا المجال:

- تمثيل الجماعات المختلفة والقدرة على إحداث التوازن بين المدخلات والمخرجات وتطوير الظروف الاقتصادية على أسس المساواة والعدالة التوزيعية.[2]
- عدم التفرقة بين الجماعات وتجسيد مبدأ التكافؤ وزيادة النمو ومكافحة الفقر.
- تنفيذ الحكومات السياسات العامة التوزيعية من أجل إلغاء اللاعدالة التوزيعية التي هي من أهم أسباب النزاعات الإثنية[3].

ومن المشاريع التنموية التي مولتها الجزائر في منطقة شمال مالي والجهود لتنمية الجنوب الجزائري والمناطق الحدودية ما يلي:

1. تنمية شمال مالي:

---

[1] :مخلوف ساحل، **التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة (الرهانات –التحديات)**، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الأمن المغاربي على ضوء المستجدات الراهنة في الساحل الأربعاء والخميس 28/27 فيفيري 2013 ص.125.

[2] : Omar Chobakil ,"**Tuargrs Rebels Declare The Indepedence Of Azawad North Of Mali**, 03/03/2012available at: http://www.marefa.org/index.php/title=%D8.a3

[3] :شاكر ظريف، **مرجع سابق**، ص.106.

عملت الجزائر على تمويل العديد من المشاريع التنموية في شمال مالي في منطقة أزواد بالتنسيق مع الحكومة المركزية المالية و تتمثل في:

- قيام الجزائر و مالي في سنة 2007 بتجهيز مليار و نصف مليار فرنك إفريقي من أجل تنمية مناطق الشمال (غاو، تمبكتو، كيدال)
- اتفاق بين شركة سوناطراك و مالي حول التنقيب عن البترول في حوض "توديني" ، و قبول التوارق المساعدة في البحث عن قواعد متطرفي الإسلام السياسي الجزائريين[1].

✓ **مشروع الطريق السيار العابر للصحراء:**

ويربط بين خمسة بلدان: الجزائر، مالي، النيجر، تشاد، تونس ونيجيريا، والذي ساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة وكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية بين الشعوب وهو من شأنه تحقيق الأمن في هاته الدول[2].

✓ **تطوير حقول النفط ومشاريع أنابيب نقل البترول والغاز:**

وقع وزير الطاقة السابق شكيب خليل مع نظيره النيجيري محمد عبد الله اتفاقا على مشاركة النيجر في إنجاز أنبوب الغاز العابر للصحراء "نيجال" الذي يربط حقول إنتاج

---

[1]: لامية زراقي، "**حركة الأزواد وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري 1990-2012**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص إدارة النزاعات الدولية، الجزائر: المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، 2012، ص78.

[2]: سفيان بنيو، "**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011 ص.87.

الغاز في نيجيريا بموانئ الجزائر عبر النيجر ومالي لتنمية المناطق الحدودية، إضافة مباشرة الجزائر إلى تمويل عمليات حفر الآبار والمراكز الصحية في شمال مالي والنيجر وتشاد[1].

- ✓ **تقديم مساعدات متنوعة:** قدمت الجزائر في سنة 2010 حوالي عشرة ملايين دولار كمواد غذائية "**15 ألف طن من الأرز**" لكل من: مالي وتشاد والنيجر والتكفل باللاجئين في إطار التعاون مع الهيئات الدولية للتكفل بهم ،وقامت على إثر ذلك ببناء مراكز عبور في عدة مدن في الصحراء الجزائرية وتوفير الشروط للحياة من أجل حماية اللاجئين من أجل إبعادهم عن الجريمة المنظمة .[2]
- ✓ تقنين النشاط التجاري التقليدي للتوارق: قامت الجزائر بتنظيم النشاط التقليدي للتوارق والمتمثل في تجارة المقايضة وذلك من خلال إقامة معرض تجاري "الأسيهار" بولاية تمنراست كفضاء اقتصادي يلتقي به التوارق من كل الدول[3].
- ✓ **ندوة الجزائر الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية:** احتضنتها الجزائر بتاريخ 07، 08 سبتمبر 2011 كتجسيد لتوصيات "الاجتماع الوزاري لدول الميدان (الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر)" المنعقد بتاريخ 20 ماي 2011 بالعاصمة المالية "باماكو"، أين التزمت الجزائر بتنظيم ندوة دولية شارك فيها 38 وفد ما بين دول وشركاء

---

[1] : م**ساعيد** ،"**التعاون العابر للحدود العوامل المثلى لرفع التحديات** "،**مجلة الجيش**، العدد 561 ،أفريل 2011، ص ص،41-43.

[2] سفيان بنيو ، **مرجع سابق**، ص 89.

[3] :نبيل بويبية، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، مرجع سابق**، ص ص،104،105.

إقليميين ومؤسسات مانحة ومنظمات إقليمية، تناولت الندوة العديد من القضايا الهامة[1] إستراتيجية مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة وما يرتبط بها والتنمية المحلية. ومن أجل تطبيق المقاربة التنموية الجزائرية، تم إنشاء العديد من اللجان المختلطة ثنائية الأطراف مع عدد من دول الساحل (راجع الملحق رقم 02).

1 : منصور لخذاري ، "**المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في الساحل**"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الدور الجزائر الإقليمي :المحددات والأبعاد، 28 و29 ماي 2014، الجزائر، جامعة تبسة، 13 مارس2014، ،ص15.

المبحث الثالث: على المستوى الدولي

وفق هذا المبحث، ستتم الإشارة إلى استراتيجيات الصين وفرنسا مع دول الساحل التي بها نزاعات، كما سنتناول الجهود الأممية من أجل القضاء على النزاع الإثني بصفة عامة وعلى وجه الخصوص النزاع الترقي المالي.

المطلب الأول: الدور الصيني

ظهور الصين كشريك اقتصادي منافس للإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية و الأوربية في القارة الإفريقية من خلال السياسة الاقتصادية التي تقوم على المنطق الاقتصادي دون التطرق إلى الجانب السياسي عكس السياسة الفرنسية والأمريكية، ما دفع إلى إقامة شراكات قوية في مجال الإنفاقات التجارية و التبادل التجاري وتنويع الاستثمارات (نقل، بناء، زراعة، اتصالات...)[1] و التركيز على جانب الطاقة (تنقيب ، استكشاف ، استخراج)[2].

فالصين لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وتمتاز سياستها بالحياد وانتهاج مبدأ رابح–رابح، وهو ما يبقيها بعيدة عن النزاعات الداخلية الإفريقية.

ومن خلال هذا، يمكن القول أن الصين لا تلعب دورا هاما في خريطة النزاعات و يمكن إغفال دورها في حل النزاعات الإثنية الإفريقية بما فيها النزاع الترقي المالي.

---

[1]:شاكر ظريف ،**مرجع سابق**، ص159.

[2]: أسماء رسولي، **مرجع سابق**، ص ص140–142.

المطلب الثاني: الدور الفرنسي

يظهر دورها من خلال التموقع في وضع الدافع للمحافظة على مناطق النفوذ التقليدية خاصة مع دول منطقة الساحل، وإعادة تسويق نفسها من خلال تغيير طبيعة علاقاتها مع الدول الفرانكفونية من التبعية إلى الشراكة و دعم الأنظمة الصديقة، وزيادة دعم التعاون الثقافي والاجتماعي من خلال دعم المراكز التعليمية والثقافية وفي إطار المنظمة الفرانكفونية[1].

وفي جانفي 2013 شكلت فرنسا فصيل منشق على المعتدلين من أنصار دين الحركة الإسلامية والحركات والجبهات الموحدة، ووقعت في العاصمة من بوركينافاسو اتفاق أولي يمهد الطريق لإجراء انتخابات جديدة، بهدف بدء حوار شامل على إيجاد حل نهائي للنزاع تبدأ بعد أن تم انتخاب حكومة جديدة.

[1] أسماء رسولي، **مرجع سابق** ،ص ص140-.145.

المطلب الثالث: إستراتيجية الأمم المتحدة

ويمكن الإشارة لدور الأمم المتحدة في إطار إستراتيجياتها في مواجهة التهديدات الأمنية من خلال مستوى نشاط الأمناء العامين للأمم المتحدة و التقارير التي تخص صون السلم و الأمن الدوليين.

ويظهر دور الأمم المتحدة في مكافحة مختلف التهديدات الأمنية في منطقة الساحل من خلال مستويين رئيسيين هما:

أولا- على مستوى الجمعية العامة :

يظهر دور الجمعية العامة من خلال الاجتماعات الدورية العادية والاستثنائية التي تناقش فيها القضايا المتعلقة بتهديد الأمن والسلم الدوليين، حيث تبنت الجمعية العامة في سبتمبر 2006 إستراتيجية لمكافحة الإرهاب وهذه الإستراتيجية تشكل قرار وخطة عمل مرفقة ترمي إلى تحسين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب، وفي المرة الأولى التي اتفقت الدول الأعضاء على إتباع نهج موحد لمكافحة الإرهاب ليس فحسب بتوجيه أن الإرهاب غير مقبول بل، اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية التي تضمن تعزيز قدرة الدولة في مكافحة التهديدات الإرهابية و تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة[1] .

ثانيـــا- مستوى مجلس الأمن :

[1]: صارة مرابطي، **الآليات القانونية لمكافحة الإرهاب، الشعب**، ع 14466، 06 جانفي 2008 ، ص 12 .

لقد تزايد تعامل مجلس الأمن مع التهديدات الأمنية و القضايا المتعلقة بالتنمية منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، وعلى إثر هجمات 11 سبتمبر التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية قام مجلس الأمن بإنشاء لجنة لمكافحة الإرهاب تتألف من 15 عضو، وذلك بموجب القرار **1267** و قرارات أخرى تجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية و أخرى تتعلق بصون السلم و الأمن الدوليين (الأوبئة و الأمراض، النزاعات المسلحة)، وقد أصدر مجلس الأمن عدة قرارات متعلقة بمكافحة الإرهاب و إنهاء الصراعات والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن في مجموعة من الدول في منطقة الساحل و أهمها:

-القرار : **1787** في 2007 المتضمن الأخطار التي تهدد السلم و الأمن الدوليين بسبب الإرهاب[1].

-القرار : **1907** في 23 ديسمبر 2009 الخاص بالأمن و السلم في إفريقيا .

-القرارات : **1910** في 28 جانفي 2010 ، و القرار **1916** في 19 مارس 2010، القرار **1918** في 27 أفريل 2010، و هي قرارات متعلقة بالأوضاع الداخلية الناتجة عن الصراعات المسلحة في الصومال .

-القرار : **1913** في 12 ديسمبر 2010 الخاصة بالصراع في التشاد و جمهورية إفريقيا الوسطى و المنطقة دون الإقليمية .

-القرار :**1904** في سبتمبر 2010 و الذي يجرم دفع الفدية للإرهاب مقابل الإفراج عن الرهائن[1].

[1] **لوائح منظمة الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، مجلة الجيش**، مدرية الإعلام و التوجيه، الجزائر، العدد 567، أكتوبر 2010 ، ص 53 .

-القرار : **1983** في 07 جوان 2011 ، و الذي يتضمن صون السلم والأمن الدوليين :جاء كرد فعل لتزايد مرض نقص المناعة المكتسبة " الإيدز ".

وفى ظل ردود الأفعال على الانقلاب في مالي، طالب مجلس الأمن في بيان له بعودة الحكم الدستوري في مالي، كما أيد الجهود التي تبذلها الإيكواس لإعادة النظام، وقالت لين باسكوا مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية، أن دول الإيكواس وضعت حوالي ثلاثة ألف جندي في حالة تأهب تام للتعامل مع الانقلاب والتمرد في مالي، وبنفس القدر دعا مجلس الأمن الحركة الوطنية للتحرر (أزواد) أن توقف جميع أشكال العنف المسلح ,وحثت جميع الأطراف لإيجاد حل سلمي من خلال مجهودات دول الجوار، كما شدد مجلس الأمن على حماية المدنيين وحماية حقوق الإنسان[2].

وانطلاقا من هذه القرارات يتضح لنا دور التنسيق و العمل الجماعي وتنظيم العلاقات للاستجابة و الجهود التي تقودها الأمم المتحدة بالدرجة الأولى في دعم التنمية في منطقة الساحل.

إن دور الأمم المتحدة لم يقتصر على سن القرارات و إلزامية تنفيذها بل تعدى إلى دعم التنظيمات الإقليمية مثل : الاتحاد الإفريقي "**UA**" ومبادرة النيباد "**NEPAD**" الشراكة من أجل التنمية في إفريقيا، ووضع آليات للوقاية من النزاعات و تسييرها بشكل سلمي و تدعيم الحكم الراشد كمطلب مركزي للأمن و السلم و الاستقرار السياسي و تحقيق التنمية.

---

[1] **إلتزام الجزائر الدائم، مجلة الجيش**، مدرية الإعلام و التوجيه، الجزائر، ع 579 ، أكتوبر 2011، ص 21.

[2]:عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، "**تطور الأوضاع في مالي**، http://www.sudaress.com/sudanile/49965

و يتضح لنا من خلال الإستراتيجية الأممية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي تلازم الأبعاد التنموية و الأمنية و بالمقابل تكثيف الجهود المشتركة للقضاء على التحديات الأمنية و تحقيق التنمية الشاملة و النهوض بأوضاعها وذلك لترابط كل من التنمية والاستقرار.

ولقد أكد مجلس الأمن دعمه الكامل للجهود التي تبذلها الجزائر وأعضاء فريق الوساطة الدولي، وأعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام المعني بمالي السيد منجي حمدي،وأكد على أن الأطراف المالية تتحمل مسؤوليتها أمام الشعب المالي والمجتمع الدولي للوصول إلى اتفاق دائم للسلام.

ورحب مجلس الأمن بقرار الأمين العام بدء تحقيق مستقل لكشف ملابسات الأحداث المفجعة التي وقعت في 27 كانون الثاني يناير 2015 أثناء مظاهرة عنيفة أمام قاعدة البعثة بشمال مالي حيث أفادت التقارير عن مقتل 3 متظاهرين.

وكما دعا مجلس الأمن جميع الأطراف إلى كفالة مراعاة الأحكام المتصلة بمشاركة المرأة وقضايا العنف الجنسي وحماية الأطفال[1].

[1]: **مالي : مجلس الأمن يحث الأطراف على تحمل مسؤوليتها أمام الشعب المالي والمجتمع الدولي للوصول إلى اتفاق دائم للسلام**، نقلا عن: http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/159975/#.VVo0Z1Jaa3N

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل نخلص إلى أن الاستراتيجيات الدولية في مجملها ما هي إلا تعبير عن الاهتمام الاستراتيجي بمنطقة الساحل و مدى فعاليتها يبقى مرهونا بتحقيق التنمية، الأمن و الاستقرار لدول منطقة الساحل، في المقابل يبقى تقييم الإستراتيجية الأممية في المنطقة بمدى تحقيق الاستقرار والأمن و بعث التنمية من خلال نشاط الوكالات المتخصصة أو دعم الجهود المشتركة بين دول المنطقة و المنظمات الإقليمية خاصة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.

إلا أن الجزائر تحاول بكل السبل استتباب الأمن والسلم الإفريقيين والإقليميين لا سيما مع تأزم الأوضاع الأمنية في مالي، وذلك خوفا من انتشار النزعة الانفصالية لتوارق الجزائر.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة، والتي تناولت موضوع تأثير النزاعات الإثنية في منطقة الساحل على بنية الأمن الإقليمي، والتي تمحورت إشكاليتها حول كيفية تأثير النزاعات الإثنية قي الساحل على المنظومة الأمنية الإقليمية، ولقد تمت معالجة هذه الإشكالية وفق ثلاث فصول انطلاقا من الفرضيات التي وضعت في مقدمة البحث، قمن خلال الدراسة تبين أن النزاعات الإثنية هي حالة لا استقرار، أو خالة صراع مسلح أو غير مسلح بين جماعات إثنية فيما بينها، أو بيم جماعة إثنية والسلطة السياسية، هذه الإثنيات ذات نزعة انفصالية وهذا راجع إلى طبيعة الأنظمة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

ومن حلال ما تم التعرض إليه في الدراسة، تبين لنا أن طبيعة المجتمع في منطقة الساحل التي تعرف تعددا اثنيا غير آمنة، وهذا نتيجة لكثرة النزاعات الإثنية في منطقة الساحل والتي تؤثر بشكل واضح في المنظومة الأمنية الوطنية عن طريق تهديد الوحدة الوطنية للدول التي توجد بها، أو إمكانية انتشار هذه النزاعات للدول المجاورة وتهديد النظام الأمني الإقليمي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

ومن أجل الحد من تداعيات النزاعات الإثنية في منطقة الساحل، بادرت دول المنطقة لإيجاد ميكانيزمات، ليس على المستوى الإفريقي فحسب، بل حتى الدولي، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

أما عن نتائج الدراسة، فكانت كالتالي:

- النزاع الإثني لم يكن من ذي قبل، أي أنه نوع من الحروب الجديدة وهو نزاع مسلح بين الجماعات الإثنية في الدولة أو بين الجماعة الإثنية والنظام السياسي وهو راجع إلى عدة أسباب، أهمها الحفاظ على الهوية، الخوف على وجودها وبقاءها، كما أنها لا ترغب في الذوبان في المجتمع الكلي؛
- النزاعات الإثنية الإفريقية وخاصة النزاع الترقي المالي، ليست نتيجة للتعدد الإثني بالدرجة الأولى، إنما ترجع للسياسات الإفريقية المنتهجة، والقائمة على التهميش ودون أن ننسى أن إستراتيجية الدولة في التعامل مع الإثنيات ومطالبهم هي التي تحول دون تصعيد النزاعات الإثنية وهو ما يؤثر على الأمن الوطني والإقليمي على حد سواء؛
- تعتبر منطقة الساحل منطقة استراتيجية وهذا من خلال الإهتمام الدولي والإقليمي بأمنها خصوصا فيما يخص عمليات استتباب السلم والأمن بعد الأزمة التارقية المالية.

الملحق رقم (01): الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة: في التنظيمات الإقليمية

المادة 52

1. ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها.

2. يبذل أعضاء "الأمم المتحدة" الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.

3. على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن.

4. لا تعطل هذه المادة بحال من الأحوال تطبيق المادتين 34 و 35.

المادة 53

1. يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائماً ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه. أما التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس، ويستثنى مما تقدم التدابير التي تتخذ ضد أية دولة من دول الأعداء المعرّفة في الفقرة 2 من هذه المادة مما هو منصوص عليه في المادة 107 أو التدابير التي يكون المقصود بها في التنظيمات الإقليمية منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول، وذلك إلى أن يحين الوقت الذي قد يعهد فيه إلى الهيئة، بناءً على

طلب الحكومات ذات الشأن، بالمسؤولية عن منع كل عدوان آخر من جانب أية دولة من تلك الدول.

2. تنطبق عبارة "الدولة المعادية" المذكورة في الفقرة 1 من هذه المادة على أية دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من أعداء أية دولة موقعة على هذا الميثاق.

المادة 54

يجب أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجري من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي بمقتضى تنظيمات أو بواسطة وكالات إقليمية أو ما يزمع إجراؤه منها.

الملحق رقم (02): اللجان المختلطة ثنائية الأطراف بين الجزائر ودول الساحل

الدولة	الاسم الرسمي للجنة	تاريخ إنشائها
مالي	اللجنة المختلطة مابين حكومية للتعاون الاقتصادي، الثقافي، العلمي والتقني	16 أكتوبر 1973
النيجر	اللجنة المختلطة للتعاون الاقتصادي، الثقافي، العلمي والتقني	27 جويلية 1971
التشاد	اللجنة المختلطة للتعاون	13 أكتوبر 1981
بوركينافاسو	اللجنة المختلطة للتعاون الاقتصادي والثقافي	20 فيفري 1980

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية

المصادر

القرآن الكريم

الكتب

1. بكزادة، محمد غالب. **الأمن وإدارة أمن المؤتمرات: النظرية والتطبيق.** القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 2، 2000.
2. الحوراني، محمد عبد الكريم. **الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية ومحاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي.**جامعة اليرموك، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، المجّلد 5، العدد 2، 2012.
3. صبري، مقلد اسماعيل. **الاستراتيجية والسياسة الدولية.** بيروت، المؤسسة العربية للأبحاث، ط1، 1979.
4. عبد الغفار، محمد أحمد.**فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية،** الجزائر، دار هومة للنشر، 2003.
5. عبده ، مختار موسى. **دارفور: من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى.** بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.
6. عبده ، مختار موسى. **مسألة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان.** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2009.
7. غراهام، وإيفانز ونوينهام، جيفري. **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية.** تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
8. لابورثتولرا، فيليب وفارنييه، جان بيار.تر: مصباح، الصمد. **اثنولوجيا أنتروبولوجيا.** بيروت، مؤسسة مجد الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، 2004.
9. محمود أحمد، إبراهيم. **الحروب الأهلية في إفريقيا.** القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.
10. محمودي، عبد القادر. **النزاعات العربية وتطور النظام الإقليمي العربي مع التركيز على النزعات حول القضية الفلسطينية 1945-1985.** الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية الاتصال النشر والإشهار.

11. هويدي، صلاح أحمد. **تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة.** الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2003.
12. وهبان، أحمد. **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية.** الإسكندرية، 2007.

المجلات

1. الحربي، سليمان عبد الله. "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، العدد 19، صيف 2008.

2. النزاعات في القارة الإفريقية: لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية، الجيش، ع597. أفريل 2013.
3. الاستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية : تنسيق وتشاور مستمر، مجلة الجيش، ع 579، اكتوبر 2011.

4. بن حسين، سليمة. الخصوصية الإثنية في الدول الإفريقية. **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، الجزائر، العدد 6، جانفي 2014.
5. بوقار،ة حسين. مشكلة الأقليات وإنعكاساتها على الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي. **العالم الإستراتيجي**، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 07، نوفمبر 2007.

6. دبش، اسماعيل. سياسة الجزائر تجاه الوضع في مالي: بين المنطق الإقليمي والأبعاد الدولية في الساحل الإفريقي"، **دراسات إستراتيجية**،ع 01.
7. إلتزام الجزائر الدائم، **مجلة الجيش**، مدرية الإعلام و التوجيه، الجزائر، ع 579 ، أكتوبر 2011.
8. لوائح منظمة الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، **مجلة الجيش**، مدرية الإعلام و التوجيه، الجزائر، العدد 567، أكتوبر 2010 .
9. صارة مرابطي، "الآليات القانونية لمكافحة الإرهاب"، **الشعب**، ع 14466، 06 جانفي 2008.

الرسائل والمذكرات

1. بلال، قريب. **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات،** رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية، جامعة باتنة، 2011.
2. بلعيد، سمية. **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذج.** رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2010.
3. بويبية، نبيل. **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية.** رسالة لنيل درجة الماجستير. القاهرة: جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية والدراسات السياسية 2009.
4. زقاغ، عادل. **دور الطرف الثالث في النزاعات الإثنية لما بعد الحرب الباردة.** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2004.
5. ظريف شاكر ، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات،** بحث لنيل درجة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية،2009.
6. العساف فايز، عبد الله. **الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية: أكراد العراق نموذجا.** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010.
7. قاسمي هناء ، عبد الرؤوف بن الشهيب، **المقترح الجزائري لإدارة أزمة مالي في ظل التطورات الراهنة،** مذكرة ماستر في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة ، 2013.

8. زراقي لامية ، "**حركة الأزواد وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري 1990-2012**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص إدارة النزاعات الدولية، الجزائر: المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، 2012.

9. بنيو سفيان ، "**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011 .

10. مساعيد،"**التعاون العابر للحدود العوامل المثلى لرفع التحديات** "،**مجلة الجيش**، العدد 561 ،أفريل 2011.

الندوات والملتقيات

1. دندان، عبد الغاني. **النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية**.ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: "سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية:، المنظم من طرف قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة، 28 – 29 أفريل 2010.

2. بويبية نبيل ، **مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية**، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول : إشكالية الأمنية في المغرب العربي: المخاطر – التهديدات والأزمات–، جامعة جيجل، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2009.

3. بوقارة حسين ، **مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي** ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي ،الجزائر، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2010.
4. لخضاري، منصور. "المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في الساحل"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "**الدور الجزائر الإقليمي :المحددات والأبعاد**"، 28 و29 ماي 2014، الجزائر، جامعة تبسة، 13 مارس2014.

5. ساحل مخلوف ، **التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة (الرهانات –التحديات)**، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الأمن المغاربي على ضوء المستجدات الراهنة في الساحل الأربعاء والخميس 28/27 فيفيري 2013 .

المواقع الإلكترونية:

1. حسين خليل ، **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**، تاريخ التصفح: 03 مارس 2015، الموقع:http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_1982.html

2. بن خدة، بن يوسف. "من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد والإفريقي "، تم تصفح الموقع يوم:15 /2012/04، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

3. http://www.aawsat.com/details.asp

4. لعروسي، محمد عصام . **العلاقات الدولية: شيء من النظرية وآخر من التطبيق.**

5. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83543

6. "صخر الحاج حسين ، نظرة إلى مفهوم العرق: عرق أم إثنية"، تاريخ التصفح: 23 نوفمبر 2014، الموقع:

7. **http://www.tahawalat.com/cms/article.php3?id-article=904**

8. أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، الحوار المتمدن، ع.3839 نقلا عن:

9. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=85608

10. أحمد الحاج عاصم فتح الرحمن ، "تطور الأوضاع في مالي"، http://www.sudaress.com/sudanile/49965

11. "مالي : مجلس الأمن يحث الأطراف على تحمل مسؤوليتها أمام الشعب المالي والمجتمع الدولي للوصول إلى اتفاق دائم للسلام"، نقلا عن:

12. http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/159975/#.VVo0Z1Jaa3N

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

Livres :

1. Gaulme Français, **Question d'ethnos, politique africaine**, N°=68 Karthla, Paris 1997.

2. Geiser Christian, **les approches théoriques sur les conflits et les réfugies**, 1998.

3. Adjadj Hamida, Les conflits sur le continent africain : La solution politique négociée reste la meilleur alternative, EL-Djeich , 597, avril 2013.

Sites internet:

1. Bernus Edomond, **Etre Touareg Au Mali**, consulté le 10/02/2012, disponible sur le site web: http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/047023.pdf

ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزية

Books :

1. Simpson George, yinger Milon, **Racial and cultural minorities: an analysis of prejudice and discrimination**, 4th edition, New york, Harper and Row, 1972.

2. Wolff Stephan, **ethnic conflict: a global perspective**, oxford university press, 2006.

3. POSEN Barry, **the security dilemma and ethnic conflict**, England, survival journal, vol. 35, 1993.

Thesis:

1. Abiodun Col. Oluwadare Joseph ،**The African Union and the Conflict in Mali: Extra-Regional Influence and the Limitations of a Regional Actor**، PhD National Open University of Nigeria.

Websites:

2. Chobakil Omar ,"**Tuargrs Rebels Declare The Indepedence Of Azawad North Of Mali**, 03/03/2012available at: http://www.marefa.org/index.php/title=%D8.a3
3. KALDOR Mary Henrietta, **in defense of new wars**, http://www.stabilityjournal.org/articles/10.5334/sta.at/ , 15th december 2014.

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للنزاعات الإثنية والأمن الإقليمي

الفصل الثالث: السياسات الإقليمية والدولية لاحتواء نزاع التوارق

الخاتمة

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية للنزاعات الإثنية في منطقة الساحل